ارتباط العقيدة الأشعرية بالمذاهب الفقهية الأربعة

د. عبد الإله بن حسين العرفج/ المملكة السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتفرد بأعلى الكمال، المتصف بصفات الجلال والجمال، المنزه عن صفات النقص والزوال، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان الدائمان على خاتم النبيين، سيدنا ونبينا محمد الصادق الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغر الميامين، وزوجاته أمهات المؤمنين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، واجعلنا اللهم منهم وفيهم ومعهم يا رب العالمين، أما بعد.

مقدمة

فإن هذا البحث يتناول امتداد العقيدة الأشعرية على مستوى المذاهب الفقهية الأربعة، رحم الله أئمتها وعلماءها ومقلديها، وخصوصا المذهب المالكي والمذهب الشافعي، ويستعرض بعض نصوصهم في تقرير العقيدة الأشعرية، وينفي عنهم تهمة مخالفة أئمة مذاهبهم في العقيدة.

لقد عاش الأئمة الأربعة في مدة امتدت منذ ولادة أقدمهم، وهو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت عام 80هـ، إلى وفاة آخرهم، وهو الإمام أحمد بن حنبل عام 241هـ.

وخلال هذه المدة ظهرت بدع عقدية، وتبنتها فرق ضالة، فتصدى لهم أولئك الأئمة وغيرهم من أئمة السلف بالرد والبيان، والحجة والبرهان، فاتضحت الطرق، وتبينت السبل، واندرست تلك الفرق الضالة، وارتفع منار أهل السنة والجماعة.

وكان من أبرز العلماء الذين نصروا عقيدة أهل السنة والجماعة الإمام أبو الحسن الأشعري (260-324هـ)، فقد عقد المناظرات، وألّف المؤلفات، فقمع الله به فرق الضلالة، وأزاح به ظلمات الجهالة، فارتضاه علماء المذاهب الفقهية، وخصوصا جمهور المالكية والشافعية، فالتزموا منهجه، وساروا على طريقته وتتلمذوا على يديه، ومن أبرزهم:

- الإمام محمد ابن مجاهد المالكي (...-370هـ) الذي تتلمذ عليه الإمام أبو بكر الباقلاني المالكي (338-403هـ).

- والإمام أبو الحسن الباهلي (...-370/361هـ) الذي تتلمذ عليه الإمام أبو إسحاق الإسفراييني الشافعي (...-418هـ) والإمام أبو بكر ابن فورك الشافعي (...-406هـ) والإمام أبو بكر الباقلاني أيضا.

أما جمهور الحنفية فقد ارتضوا منهج الإمام أبي منصور الماتريدي (...-333هـ)، وساروا على طريقته، ومساحة الاتفاق بين الماتريدية والأشاعرة كبيرة جدا، وليس بينهما إلا خلاف يسير، لا تخرج به إحداهما عن أهل السنة والجماعة، مثل الإقرار باللسان ما بين شطريته وشرطيته في الإيمان، وزيادة الإيمان ونقصانه، والاستثناء في الإيمان، والتكليف بالعقل، وصفة التكوين.

أما الحنابلة، فإن المتقدمين منهم قبل الإمام ابن تيمية (661-728هـ) كانوا أهل أثر، فاختلفوا مع الأشاعرة في طريقة تقرير مسائل العقيدة، واتفقوا معهم في نتائجها، إلا في مسائل يسيرة، أبرزها تأويل نصوص الصفات، وحقيقة كلام الله ﷻ، أما بعد ابن تيمية فقد اتسعت دائرة الخلاف بين الأشاعرة والحنابلة السائرين على منهجه، وسنسميهم السلفية كما يحبون أن يُسمّوا.

بعض علماء الأشاعرة وموافقيهم:

ثم تسلسل جمهور فقهاء المذاهب الأربعة في اتباع طريقة الأشاعرة أو موافقتهم في الجملة، وهذه بعض أسماء المؤلفين منهم، مع الإشارة إلى مذاهبهم الفقهية، وعرض نص من مؤلفاتهم، يبين اعتقادهم في مسألة من أهم مسائل العقيدة، وهي مسألة التعامل مع نصوص الصفات الإلهية الموهمة للتشبيه[1]:

1. الإمام أبو جعفر الطحاوي الحنفي (229-321هـ)، له كتاب العقيدة المشهورة، ونص على أنها عقيدة الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، والإمام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، والإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني، قال فيها: "ومن لم يتوق النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه، فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات

1. يصعب استيعاب أسماء علماء المذاهب الأربعة السائرين على منهج الأشاعرة، أو الموافقين لهم، فتم الاقتصار على بعضها، مع مراعاة تنوع المذاهب الفقهية، وتقدم زمان أصحابها بما لا يزيد عن قرنين من الزمان تقريبا بعد تاريخ وفاة الإمامين أبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي.

الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية، تعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات"[2][3].

2. الإمام أبو بكر الباقلاني المالكي (338-403هـ)، تلميذ الإمامين محمد ابن مجاهد وأبي الحسن الباهلي، له كتاب الإنصاف، قال فيه: "نص تعالى على إثبات أسمائه وصفات ذاته، وأخبر أنه ذو الوجه الباقي بعد تقضي الماضيات، ....، واليدين اللتين نطق بإثباتهما له القرآن، ....، وأنهما ليستا بجارحتين، ولا ذوي صورة وهيئة، والعينين اللتين أفصح بإثباتهما من صفاته القرآن، وتواترت بذلك أخبار الرسول عليه السلام، ....، وأن عينه ليست بحاسة من الحواس، ولا تشبه الجوارح والأجناس، ....، وأن يعلم - مع كونه تعالى سميعا بصيرا - أنه مدرك لجميع المدركات التي يدركها الخلق، ....، وأنه مع ذلك ليس بذي جوارح وحواس توجد بها هذه الإدراكات، فتعالى الله عن التصوير والجوارح والآلات"[4]، وقال فيه: "اعلم أن الله متكلم، له كلام عند أهل السنة والجماعة، وأن كلامه قديم، ليس بمخلوق ولا مجعول ولا محدث، بل كلامه قديم، صفة من صفات ذاته، كعلمه وقدرته وإرادته ونحو ذلك من صفات الذات، ولا يجوز أن يقال: كلام الله عبارة ولا حكاية[5]، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق"[6].
3. الإمام عبدالوهاب البغدادي المالكي (362-422هـ)، له شرح على رسالة الإمام عبدالله بن أبي زيد القيرواني المالكي (310-386هـ)، قال فيه: "(وأنه فوق عرشه، المجيدُ[7] بذاته، وهو في كل مكان بعلمه، ....، على العرش استوى)، هذه العبارة الأخيرة التي هي قوله: (على العرش) أحب إلي من الأولى التي هي قوله: (وأنه فوق عرشه استوى)؛ لأن قوله: (على عرشه) هو الذي ورد به النص، ولم يرد النص بذكر فوق،

2. رغم وضوح هذه الكلمة للإمام الطحاوي في تنزيه الله عن الحدود والأعضاء والجهات، إلا أن السلفية فسروا هذه الجملة تفسيرا متكلفا، فقوّلوا الإمام الطحاوي ما لم يقله، وألبسوه ثوبا غير ثوبه.
3. تخريج العقيدة الطحاوية للشيخ الألباني (44–45)، مع العلم أن الإمام الطحاوي معاصر للإمام الأشعري.
4. الإنصاف للإمام الباقلاني (23–25).
5. أي لا يجوز أن يقول القارئ: إني أعبر كلام الله، أو أحكي كلام الله، انظر الإنصاف له (106).
6. الإنصاف للإمام الباقلاني (71).
7. لفظ (المجيد) وصف لله، وليس وصفا للعرش، فاستحق الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو أنه خبر ثان للحرف الناسخ، قال تعالى: "وهو الغفورُ الودودُ، ذو العرشِ المجيدُ" (البروج، 14–15).

وإن كان المعنى واحدا، ....، واعلم أن الوصف له تعالى بالاستواء اتباع للنص، وتسليم للشرع، وتصديق لما وصف نفسه تعالى به، ولا يجوز أن يثبت له كيفية؛ لأن الشرع لم يرد بذلك، ....، ولأن ذلك يرجع إلى التنقل والتحول وإشغال الحيز، والافتقار إلى الأماكن، وذلك يؤول إلى التجسيم، وإلى قدم الأجسام، وهذا كفر عند كافة أهل الإسلام، وقد أجمل مالك رحمه الله الجواب عن سؤال من سأله: الرحمن على العرش، كيف استوى؟، فقال: الاستواء منه غير مجهول، والكيف منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة، ثم أمر بإخراج السائل"[8].

4. الإمام عبد القاهر البغدادي الشافعي (...-429هـ)، له كتاب الفَرق بين الفِرق، قال فيه: "وأجمعوا على أنه لا يحويه مكان، ولا يجرى عليه زمان، خلاف قول من زعم من الهشامية والكرامية أنه مماس لعرشه، وقد قال أمير المؤمنين علي ﷺ: إن الله تعالى خلق العرش إظهارا لقدرته، لا مكانا لذاته، وقال أيضا: قد كان ولا مكان، وهو الآن على ما كان، وأجمعوا على نفي الآفات والغموم والآلام واللذات عنه، وعلى نفي الحركة والسكون عنه، خلاف قول الهشامية من الرافضة في قولها بجواز الحركة عليه"[9]، وفي عدة مواضع من كتابه وصف الأمام أبا الحسن الأشعري بأنه شيخه.

5. الإمام البيهقي الشافعي (384-458هـ)، له كتاب الاعتقاد، قال فيه: "وفي الجملة يجب أن يعلم أن استواء الله سبحانه وتعالى ليس باستواء اعتدال عن اعوجاج، ولا استقرار في مكان، ولا مماسة لشيء من خلقه، لكنه مستو على عرشه كما أخبر، بلا كيف، وبلا أين، بائن من جميع خلقه، وأن إتيانه ليس بإتيان من مكان إلى مكان، وأن مجيئه ليس بحركة، وأن نزوله ليس بنقلة، وأن نفسه ليس بجسم، وأن وجهه ليس بصورة، وأن يده ليست بجارحة، وأن عينه ليست بحدقة، وإنما هذه أوصاف جاء بها التوقيف، فقلنا بها، ونفينا عنها التكييف، فقد قال: (ليس كمثله شيء)، وقال: (ولم يكن له كفوا أحد)، وقال: (هل تعلم له سميا)"[10].

6. إمام الحرمين الجويني الشافعي (417-478هـ)، له كتاب العقيدة النظامية، قال فيه:

8. شرح عقيدة الإمام ابن أبي زيد القيرواني للإمام عبد الوهاب البغدادي (171-178).
9. الفرق بين الفرق للإمام البغدادي (321).
10. الاعتقاد للإمام البيهقي (116-118).

"وقد اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة، وامتنع على أهل الحق اعتقاد فحواها، وإجراؤها على موجب ما تبتدره أفهام أرباب أهل اللسان منها، فرأى بعضهم تأويلها، والتزام هذا المنهج في آي الكتاب، وما يصح من سنن الرسول ﷺ، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب تعالى، والذي نرتضيه رأيا، وندين الله به عقلا، اتباع سلف الأمة، فالأولى الاتباع، وترك الابتداع، والدليل السمعي القاطع في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة، وقد درج صحب رسول الله ﷺ، ورضي عنهم، على ترك التعرض لمعانيها، ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام، والمستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهدا في ضبط قواعد الملة، والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الآي والظواهر مسوغا ومحتوما لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصرهم، وعصر التابعين، على الإضراب عن التأويل، كان ذلك قاطعا بأنه الوجه المتبع، فحق على ذي دين أن يعتقد تنزه الباري عن صفات المحدثين، ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكل معناها إلى الرب تبارك وتعالى"[11].

7. الإمام أبو حامد الغزالي الشافعي (450-505هـ)، له كتاب إلجام العوام عن علم الكلام، قال فيه: "اعلم أن الحق الصريح الذي لا مراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف، أعني مذهب الصحابة والتابعين، وها نحن نورد بيانه، وبيانه برهانه، فأقول: حقيقة مذهب السلف، وهو الحق عندنا، أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق، يجب عليه فيه سبعة أمور: التقديس، ثم التصديق، ثم الاعتراف بالعجز، ثم السكوت، ثم الكف، ثم الإمساك، ثم التسليم لأهل المعرفة، أما التقديس فأعني به تنزيه الرب تعالى عن الجسمية وتوابعها، وأما التصديق فهو الإيمان بما قاله ﷺ، وأن ما ذكره حق، وهو فيما قاله صادق، وأنه حق على الوجه الذي قاله وأراده،

11. العقيدة النظامية للإمام الجويني (32–33)، وهذا النص يبين المسلك الذي يرجحه الإمام الجويني في تعامله مع نصوص الصفات، وهو تفويض معانيها إلى الله، وهذه هي العقيدة التي رجع إليها، وقد أكد طبيعة هذا الرجوع الإمام العراقي (762–826هـ) في "الغيث الهامع" (742)، والإمام الكمال ابن أبي شريف (822–906هـ) في "المسامرة" (1، 37)، والإمام السيوطي (849–911هـ) في "الإتقان" (3، 15)، والإمام الكرمي (...–1033هـ) في "أقاويل الثقات" (51–67)، أما دعوى السلفية بأنه رجع عن طريقة الأشاعرة في التعامل مع نصوص الصفات إلى طريقتهم في الإثبات بمقتضى ظاهر اللغة العربية، فهذه مجرد دعوى بلا دليل.

وأما الاعتراف بالعجز فهو أن يقر بأن معرفة مراده ليس على قدر طاقته، وأن ذلك ليس من شأنه وحرفته، وأما السكوت فألا يسأل عن معناه، ولا يخوض فيه، ويعلم أن سؤاله عنه بدعة، وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه، وأنه يوشك أن يكفر لو خاض فيه من حيث لا يشعر، وأما الإمساك فألا يتصرف في تلك الألفاظ بالتصريف والتبديل بلغة أخرى، والزيادة فيه والنقصان منه، والجمع والتفريق، بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ، وعلى ذلك الوجه، من الإيراد والإعراب، والتصريف والصيغة، وأما الكف فأن يكف باطنه عن البحث عنه والتفكر فيه، وأما التسليم لأهله فألا يعتقد أن ذلك إن خفي عليه لعجزه، فقد خفي على الرسول ﷺ أو على الأنبياء أو على الصديقين والأولياء، فهذه سبع وظائف، اعتقد كافة السلف وجوبها على كل العوام، لا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف في شيء منها"[12].

8. الإمام البغوي الشافعي (436-510هـ)، له تفسير معالم التنزيل، قال فيه: "(ثم استوى على العرش)، قال الكلبي ومقاتل: استقر، وقال أبو عبيدة: صعد، وأولت المعتزلة الاستواء بالاستيلاء، فأما أهل السنة[13] يقولون: الاستواء على العرش صفة لله تعالى بلا كيف، يجب على الرجل الإيمان به، ويكل العلم فيه إلى الله ﷻ، ....، وروي عن سفيان الثوري والأوزاعي والليث بن سعد وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك وغيرهم من علماء السنة في هذه الآيات التي جاءت في الصفات المتشابهات[14]: أمروها كما جاءت بلا كيف، والعرش في اللغة: هو السرير، وقيل: هو ما علا فأظل، ومنه عرش الكروم، وقيل: العرش الملك"[15].

9. الإمام محمد بن رشد الجد المالكي (450-520هـ)، له كتاب المقدمات الممهدات، قال فيه: "وأما ما وصف به نفسه تعالى في كتابه من أن له وجها ويدين وعينين، فلا مجال للعقل في ذلك، وإنما يعلم من جهة السمع، فيجب اعتقاد ذلك، والإيمان به، من غير تكييف ولا تحديد، إذ ليس بذي جسم ولا جارحة ولا صورة، هذا قول

12. إلجام العوام عن علم الكلام للإمام الغزالي (49–50).
13. حكاية قول أهل السنة يدل على أن المذكورين قبلهم ليسوا من أهل السنة، وهو كما قال، فمحمد بن السائب الكلبي ومقاتل بن سليمان وأبو عبيدة معمر بن المثنى مطعون فيهم، انظر تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني، فقد ترجم للكلبي في (9، 178–181)، ولمقاتل في (10، 279–285)، ولأبي عبيدة في (10، 246–248).
14. تأمل وصفه آيات الصفات بأنها من المتشابهات.
15. معالم التنزيل للإمام البغوي (2، 197–198).

المحققين من المتكلمين، ....، واختلفوا فيما وصف به نفسه من الاستواء على العرش، فمنهم من قال: إنها صفة فعل، بمعنى أنه فعل في العرش فعلا، سمى به نفسه مستويا على العرش، ومنهم من قال: إنها صفة ذات من العلو، وإن قوله: استوى بمعنى علا، ....، وأما من قال: إن الاستواء بمعنى الاستيلاء، فقد أخطأ؛ لأن الاستيلاء لا يكون إلا بعد المغالبة والمقاهرة، والله يتعالى عن أن يغالبه أحد، وحمل الاستواء على العلو والارتفاع أولى ما قيل، ....، ولا يجوز عليه تعالى ما يجوز على الجواهر والأجسام، من الحركة والسكون والزوال والانتقال والتغير والمنافع والمضار، ولا تحويه الأمكنة، ولا تحيط به الأزمنة"[16].

10. الإمام نجم الدين النسفي الحنفي (461-537هـ)، له كتاب العقائد، قال فيه: "وله صفات قائمة بذاته، وهي لا هو ولا غيره، وهي العلم والقدرة والحياة والقوة والسمع والبصر والإرادة والمشيئة والفعل والتخليق والترزيق والكلام، وهو متكلم بكلام هو صفة له، أزلية، ليس من جنس الحروف والأصوات، وهو صفة منافية للسكوت والآفة"[17].

موافقة متقدمي الحنابلة للأشاعرة

وإذا كانت النصوص السابقة مقتصرة على المذاهب الفقهية الثلاثة، فإن متقدمي الحنابلة اتفقوا مع الأشاعرة في كثير من المسائل، واختلفوا معهم في القليل منها، مثل تأويل نصوص الصفات، وحقيقة كلام الله ﷻ، وهذه بعض نصوصهم في مسألة نصوص الصفات:

1. سئل الإمام أحمد بن حنبل (164-241هـ) عن الأحاديث التي تروى: "أن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا"، و "أن الله يُرى"، و "أن الله يضع قدمه"، وما أشبهه، فقال: "نؤمن بها، ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى[18]، ولا نرد

16. المقدمات الممهدات للإمام ابن رشد (18، 504-511).
17. العقائد للإمام النسفي بشرح الإمام التفتازاني وحاشية القاضي زكريا الأنصاري (326-357).
18. رغم وضوح هذه الكلمة للإمام أحمد في تنزيه صفات الله عن المعنى والكيف، إلا أن السلفية فسروا هذه الكلمة تفسيرا متكلفا، فقالوا: لا نكيف الصفات مع اعتقاد كيفية لها، ولا نثبت معنى يخالف ظاهرها، انظر مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن عثيمين (4، 32-33).

منها شيئا"[19].

2. وقال الإمام أبو بكر الخلال (...-311هـ) عن اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل (164-241هـ): "إن الله عز وجل واحد لا من عدد، لا يجوز عليه التجزؤ ولا القسمة، ....، وكان يقول: إن لله تعالى يدين، وهما صفة له في ذاته، ليستا بجارحتين، وليستا بمركبتين، ولا جسم ولا جنس من الأجسام، ولا من جنس المحدود والتركيب والأبعاض والجوارح، ....، ويفسد أن تكون يده القوة والنعمة والتفضل، ....، وكان يقول في معنى الاستواء: هو العلو والارتفاع، ولم يزل الله تعالى عاليا رفيعا قبل أن يخلق عرشه، فهو فوق كل شيء، والعالي على كل شيء، ....، ولا يجوز أن يقال: استوى بمماسة ولا بملاقاة، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، والله تعالى لم يلحقه تغير ولا تبدل، ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش، ....، وأنكر على من يقول بالجسم، وقال: إن الأسماء مأخوذة بالشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف، والله تعالى خارج عن ذلك كله، فلم يجز أن يسمى جسما؛ لخروجه عن معنى الجسمية، ولم يجئ في الشريعة ذلك، فبطل[20]".

3. وقال الإمام الحسن البربهاري (233-329هـ): "وكل ما سمعت من الآثار شيئا، مما لم يبلغه عقلك، نحو قول رسول الله ﷺ: (قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن)، وقوله: (إن الله تبارك وتعالى ينزل إلى سماء الدنيا)، وينزل يوم عرفة ويوم القيامة، وأن جهنم لا تزال يطرح فيها حتى يضع عليها قدمه جل ثناؤه، وقول الله تعالى للعبد: (إن مشيت إلي هرولت إليك)، وقوله: (إن الله تبارك وتعالى ينزل يوم القيامة)، وقوله: (إن الله خلق آدم على صورته)، وقول النبي ﷺ: (إني رأيت ربي في أحسن صورة)، وأشباه هذه الأحاديث، فعليك بالتسليم والتصديق والتفويض والرضا[21]، ولا تفسر شيئا من هذه بهواك، فإن الإيمان بهذا واجب، فمن فسر شيئا من هذا بهواه، أو

19. ذم التأويل للإمام الموفق ابن قدامة (22).

20. عقيدة الإمام أحمد بن حنبل رواية الإمام الخلال (101–127)، طريقة السلفية في تقرير الصفات هي النفي= =المجمل والإثبات المفصل، وها هو الإمام أحمد يخالفهم، فينفي التجزؤ والجارحة والمماسة والجسمية والحدود.

21. رغم تصريح الإمام البربهاري بوجوب التفويض، وهو اجتناب الخوض في معاني الصفات، إلا أن السلفية تكلفوا في تفسير كلامه بأنه يقصد تفويض الكيفية فقط.

رده، فهو جهمي"[22].

4. وقال الإمام ابن بطة العكبري (304-387هـ): "باب الإيمان بأن الله ﷻ خلق آدم على صورته بلا كيف، قال الشيخ: وكل ما جاء من هذه الأحاديث، وصحت عن رسول الله ﷺ، ففرض على المسلمين قبولها، والتصديق بها، والتسليم لها، وترك الاعتراض عليها، وواجب على من قبلها، وصدق بها، أن لا يضرب لها المقاييس، ولا يتحمل لها المعاني والتفاسير[23]، لكن تمر على ما جاءت، ولا يقال فيها: لم؟ ولا كيف؟ إيمانا بها وتصديقا، ونقف من لفظها وروايتها[24] حيث وقف أئمتنا وشيوخنا، وننتهي منها حيث انتهى بنا، كما قال المصطفى نبينا ﷺ، بلا معارضة، ولا تكذيب، ولا تنقير، ولا تفتيش"[25]، مع العلم أن الإمام ابن بطة أوّل ظل الله ﷻ بالثواب[26]، والهرولة بالإجابة[27].
5. وقال أبو الحسين ابن القاضي أبي يعلى الفراء (451-526هـ) عن معتقد والده القاضي أبي يعلى (380-458هـ): "فاعتقد الوالد السعيد وسلفه، قدس الله أرواحهم، وجعل ذكرنا لهم بركة تعود علينا، في جميع ما وصف الله تعالى به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، أن جميع ذلك صفات الله ﷻ، تمر كما جاءت، من غير زيادة ولا نقصان، وأقروا بالعجز عن إدراك معرفة حقيقة هذا الشأن، واعتقد الوالد السعيد ومن قبله ممن سبقه من الأئمة أن إثبات صفات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود، لا إثبات تحديد، لها حقيقة في علمه، لم يطلع الباري سبحانه على كنه معرفتها أحدا من إنس ولا جان، ....، واعتقدوا أن الباري سبحانه استأثر بعلم حقائق صفاته ومعانيها عن العالمين[28]، وفارق بها سائر الموصوفين، فهم بها مؤمنون، وبحقائقها موقنون، وبمعرفة كيفيتها جاهلون، لا يجوز عندهم ردها كرد الجهمية، ولا حملها على التشبيه كما حملته المشبهة

22. شرح السنة للإمام البربهاري (65–68).
23. هذه هي عقيدة التفويض، وتعني اجتناب الخوض في معاني الصفات.
24. أي يجب قبول اللفظ الوارد، وقبول الرواية الواردة، والتوقف عن الخوض في معانيها.
25. الإبانة الكبرى للإمام ابن بطة (7، 244).
26. انظر الإبانة الكبرى للإمام ابن بطة (6، 193).
27. انظر الإبانة الكبرى للإمام ابن بطة (7، 336).
28. هذا نص صريح من القاضي أبي يعلى بأن معاني الصفات مما استأثر الله بعلمها.

الذي أثبتوا الكيفية، ولا تأولوها على اللغات والمجازات كما تأولتها الأشعرية[29]، ....، مذهبهم حق بين باطلين، وهدى بين ضلالتين: إثبات الأسماء والصفات مع نفي التشبيه والأدوات، ....، وما ذكرناه من الإيمان بأخبار الصفات من غير تعطيل ولا تشبيه ولا تفسير ولا تأويل، هو قول السلف بدءا وعودا، ....، ولا يوصف بصفات المخلوقين الدالة على حدثهم، ولا يجوز عليه ما يجوز عليهم من التغير من حال إلى حال[30]، ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض[31]، ....، يبين صحة هذا أن البارئ سبحانه موصوف بأنه حي عالم قادر مريد، والخلق موصوفون بهذه الصفات، ولم يدل الاتفاق في هذه التسمية على الاتفاق في حقائقها ومعانيها[32]، هكذا القول في أخبار الصفات، ولا يلزم عند تسليمها من غير تأويل إثبات ما يقتضيه الحد والشاهد في معانيها، وبهذا ونظيره استدل الوالد السعيد -رحمة الله عليه- في كتابه "إبطال التأويلات لأخبار الصفات"[33]،

29. المسلك الأصل عند الأشاعرة هو التفويض، وإنما يؤولون عند الضرورة، أو عندما يكون التأويل قريبا.

30. أي أن الحوادث لا تقوم بذات الله.

31. هذا من النفي المفصل الذي تنكره السلفية.

32. أي أن الاتفاق بين صفات الله وصفات خلقه هو اتفاق في ألفاظ الصفات فقط، وليس اتفاقا في معانيها.

33. نص القاضي أبو يعلى في كتابه: "إبطال التأويلات لأخبار الصفات" على أن أخبار الصفات من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، فقال (59): "فصل في الدلالة على أنه لا يجوز الاشتغال بتأويلها وتفسيرها – أي أخبار الصفات – من وجوه: أحدها أن آي الكتاب قسمان: أحدهما محكم، تأويله تنزيله، يفهم المراد منه بظاهره، وقسم هو متشابه، لا يعلم تأويله إلا الله، ولا يوقف على معناه بلغة العرب، بدليل قوله تعالى: (وما يعلم تأويله إلا الله)، وقوله: (والراسخون في العلم يقولون آمنا به)، فالواو ههنا للاستئناف، وليست عاطفة، كذلك أخبار الرسول ﷺ جارية هذا المجرى، ومنزلة على هذا التنزيل" انتهى، ولكن مشكلة الكتاب أنه احتوى على عدد من الأحاديث الضعيفة والموضوعة والإسرائيليات، ونتج عنها إثبات صفات غير لائقة بالله، كالذراع والصدر والحقو والفخذ والفم والأضراس واللهوات والاستلقاء والاتكاء وصورة الشاب الأمرد وغيرها، وقد أنكر العلماء ما جاء في الكتاب، قال الإمام ابن الأثير (555–630هـ) في كتابه "الكامل في التاريخ" (7، 786): "وفيها – أي سنة 429 هـ – أنكر العلماء على أبي يعلى بن الفراء الحنبلي ما ضمنه كتابه من صفات الله سبحانه وتعالى، المشعرة بأنه يعتقد التجسم"، وقال أيضا في (8، 208–209): "وفي شهر رمضان منها – أي سنة 458 هـ – توفي أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفراء الحنبلي، ....، وهو مصنف كتاب "الصفات"، أتى فيه بكل عجيبة، وترتيب أبوابه يدل على التجسيم المحض، تعالى الله عن ذلك، وكان ابن تميمي الحنبلي يقول: لقد خرئ أبو يعلى الفراء على الحنابلة خرية لا يغسلها الماء" انتهى، وقال الإمام ابن تيمية (661–728هـ) في كتابه "درء تعارض العقل والنقل" (5، 237–238): "وقد صنف القاضي أبو يعلى كتابه في إبطال التأويل؛ ردا لكتاب ابن فورك، وهو وإن كان أسند الأحاديث التي ذكرها، وذكر من رواها، ففيها عدة أحاديث موضوعة، كحديث الرؤية عيانا ليلة المعراج ونحوه، وفيها أشياء عن بعض السلف، رواها بعض الناس مرفوعة، كحديث قعود الرسول ﷺ على العرش، رواه بعض الناس من طرق كثيرة مرفوعة، وهي كلها موضوعة، وإنما الثابت أنه عن مجاهد وغيره من السلف، وكان السلف والأئمة يروونه، ولا ينكرونه، ويتلقونه بالقبول، ....، ولهذا وغيره تكلم رزق الله التميمي وغيره من أصحاب أحمد في تصنيف القاضي أبي يعلى لهذا الكتاب بكلام غليظ" انتهى، ومن الجدير بالذكر أن أبا يعلى كان ينص على أنها صفات لا تعقل معانيها، أي أنه كان يفوض معانيها، ورغم ذلك فقد

فأما الرد على المجسمة لله فيرده الوالد السعيد بكتاب، وذكره أيضا في أثناء كتبه، فقال: لا يجوز أن يسمى الله جسما، قال أحمد: لا يوصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه، قال الوالد السعيد: فمن اعتقد أن الله سبحانه جسم من الأجسام، وأعطاه حقيقة الجسم من التأليف والانتقال، فهو كافر؛ لأنه غير عارف بالله ﷻ، لأن الله سبحانه يستحيل وصفه بهذه الصفات"[34].

لمعة الاعتقاد بين حنبلية مؤلفها وسلفية شارحيها

الإمام موفق الدين ابن قدامة (541-620هـ) عالم حنبلي، له مؤلفات في عدد من العلوم، ومن مؤلفاته العقدية كتاب لمعة الاعتقاد، قال فيه: "وكل ما جاء في القرآن، أو صح عن المصطفى عليه السلام، من صفات الرحمن، وجب الإيمان به، وتلقيه بالتسليم والقبول، وترك التعرض له بالرد والتأويل، والتشبيه والتمثيل، وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظا، وترك التعرض لمعناه[35]، ونرد علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقله، اتباعا لطريق الراسخين في العلم، الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين، بقوله سبحانه وتعالى: (والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا)، وقال في ذم مبتغي التأويل لمتشابه تنزيله: (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله)، فجعل ابتغاء التأويل علامة على الزيغ، وقرنه بابتغاء الفتنة في الذم، ثم حجبهم عما أملوه، وقطع أطماعهم عما قصدوه، بقوله سبحانه: (وما يعلم تأويله إلا الله)"[36].

ورغم تصريح الإمام ابن قدامة بوجوب السكوت عن معاني الصفات؛ لأنها من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله ﷻ[37]، فقد اضطرب شارحو لمعته من السلفيين المعاصرين، كالشيخ محمد بن عثيمين (1347-1421هـ) والشيخ عبد الله بن جبرين (1349-1430هـ)، وكذلك الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1311-1389هـ) في بعض فتاواه، وتناقض بعضهم مع نفسه.

صرح محقق كتابه بخلاف ذلك، فقال: "بل الصواب أنه يعقل معناها، لكن لا يعلم كيفيتها، وهذا هو مذهب السلف، تفويض الكيفية لا تفويض المعنى"، وأقول: حاشا السلف أن يتفوهوا بهذا الخرف.

34. طبقات الحنابلة لأبي الحسين ابن القاضي أبي يعلى الفراء (2، 208–212).

35. هذه هي عقيدة التفويض، وتعني اجتناب الخوض في معاني الصفات، والاكتفاء بإثبات ألفاظها.

36. لمعة الاعتقاد للإمام ابن قدامة (5–6).

37. انظر أيضا ذم التأويل للإمام ابن قدامة (39)، وتحريم النظر في كتب الكلام له (55) و (59).

أما الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ فإنه سئل عن قول الإمام ابن قدامة: "وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظا، وترك التعرض لمعناه، ونرد علمه إلى قائله"، فقال: "وأما كلام صاحب اللمعة، فهذه الكلمة مما لوحظ في هذه العقيدة، وقد لوحظ فيها عدة كلمات أخذت على المصنف؛ إذ لا يخفى أن مذهب أهل السنة والجماعة هو الإيمان بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته، لفظا ومعنى، واعتقاد أن هذه الأسماء والصفات على الحقيقة لا على المجاز، وأن لها معاني حقيقية، تليق بجلال الله وعظمته، وأدلة ذلك أكثر من أن تحصر، ومعاني هذه الأسماء ظاهرة معروفة من القرآن كغيرها، لا لبس فيها ولا إشكال ولا غموض، فقد أخذ أصحاب رسول الله ﷺ عنه القرآن، ونقلوا عنه الأحاديث، ولم يستشكلوا شيئا من معاني هذه الآيات والأحاديث؛ لأنها واضحة صريحة، وكذلك من بعدهم من القرون الفاضلة، ....، أما كنه الصفة وكيفيتها فلا يعلمه إلا الله سبحانه؛ إذ الكلام في الصفة فرع عن الكلام في الموصوف، فكما لا يعلم كيف هو إلا هو، فكذلك صفاته، ....، أما ما ذكره في اللمعة فإنه ينطبق على مذهب المفوضة، وهو من شر المذاهب وأخبثها[38]، والمصنف رحمه الله إمام في السنة، وهو أبعد الناس عن مذهب المفوضة وغيرهم من المبتدعة[39]"[40].

وأما الشيخ محمد بن عثيمين فقد قال عند شرحه للنص نفسه: "تنقسم نصوص الكتاب والسنة الواردة في الصفات إلى قسمين: واضح جلي، ومشكل خفي، فالواضح ما اتضح لفظه ومعناه، فيجب الإيمان به لفظا، وإثبات معناه حقا، بلا رد ولا تأويل، ولا تشبيه ولا تمثيل؛ لأن الشرع ورد به، فوجب الإيمان به، وتلقيه بالقبول والتسليم، وأما المشكل فهو ما لم يتضح معناه؛ لإجمال في دلالته، أو قصر في فهم قارئه، فيجب إثبات لفظه؛ لورود الشرع به، والتوقف في معناه، وترك التعرض له؛ لأنه مشكل، لا يمكن الحكم عليه، فنرد علمه إلى الله ورسوله[41]، وقد انقسمت طرق الناس في هذا المشكل إلى طريقين: الطريقة الأولى طريقة الراسخين في العلم الذين آمنوا بالمحكم والمتشابه، ....، وتركوا التعرض لما لا يمكنهم الوصول إلى معرفته والإحاطة به؛ تعظيما لله ورسوله، وتأدبا مع النصوص

38. هنا يظهر التأثر بتقرير الإمام ابن تيمية بأن التفويض شر أقوال أهل البدع والإلحاد.
39. هنا تظهر حيرة الشيخ محمد في الجمع بين متناقضين؛ إذ كيف يعتقد إمام من أئمة السنة عقيدة أهل البدع؟!
40. فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1، 202-203).
41. هنا يقرر الشيخ ابن عثيمين وجود نصوص مشكلة في الكتاب والسنة، ويوضح طريقة التعامل معها.

الشرعية، ....، الطريقة الثانية طريقة الزائغين الذين اتبعوا المتشابه؛ طلبا للفتنة، وصدا للناس عن دينهم، وعن طريقة السلف الصالح، فحاولوا تأويل هذا المتشابه إلى ما يريدون، لا إلى ما يريده الله ورسوله، ....، إن الوضوح والإشكال في النصوص الشرعية أمر نسبي، يختلف به الناس بحسب العلم والفهم، ....، والواجب عند الإشكال اتباع ما سبق، من ترك التعرض له والتخبط في معناه، أما من حيث واقع النصوص الشرعية فليس فيها بحمد الله ما هو مشكل[42]، لا يعرف أحد من الناس معناه فيما يهمهم من أمر دينهم ودنياهم؛ لأن الله وصف القرآن بأنه نور مبين، وبيان للناس وفرقان، وأنه أنزله تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة، وهذا يقتضي أن لا يكون في النصوص ما هو مشكل بحسب الواقع، بحيث لا يمكن أحد من الأمة معرفة معناه"[43]، فتأمل تقريره أولا بوجود نصوص مشكلة، ثم تراجعه عن ذلك، وما هذا التناقض إلا فرار من تفويض معاني الصفات الإلهية.

وأما الشيخ عبدالله بن جبرين فقد قال عند شرحه للنص نفسه: "يقبل أهل السنة كل ما في القرآن والحديث النبوي، وما اشتمل من ذلك على شيء من الصفات قالوا به، واعتقدوا حقيقة تلك الصفات على ما يليق بالموصوف تعالى، وإذا أشكل شيء من ذلك قبلوا لفظه، وفوضوا العلم بالمعنى والكيفية إلى عالمها، وذلك كصفة النزول، وكيفية الاستواء، ونحوها، فإن النزول قد ثبت في الأحاديث الصحيحة، ولكن توقف العلماء عن التقعر في كيفيته، وهل يخلو منه العرش أم لا يخلو ... إلخ، فالتفويض للمعنى، أي للكنه والماهية، فأما المعنى اللغوي للنزول والاستواء، فهو معلوم عند أهل السنة، ولهذا جعلوهما من أدلة صفة العلو لله تعالى"[44]، فتأمل تفويضه أولا للمعنى أي للكنه والماهية، ثم تراجعه عن تفويض المعنى عندما أثبت المعنى اللغوي للنزول والاستواء، وجعلهما من أدلة العلو؛ بناء على معناهما اللغوي، وما هذا التراجع إلا فرار من تفويض معاني الصفات الإلهية.

وليس هذا الموضع من كتاب لمعة الاعتقاد للإمام ابن قدامة الموضع الوحيد الذي اضطرب فيه شارحوها، فإن من المواضع الأخرى قوله: "ومن صفات الله تعالى أنه متكلم بكلام قديم، يسمعه منه من شاء من خلقه، سمعه موسى عليه السلام منه من غير واسطة،

42. وهنا يقرر الشيخ ابن عثيمين عدم وجود نصوص مشكلة في الكتاب والسنة.
43. شرح لمعة الاعتقاد للشيخ محمد بن عثيمين (32-33).
44. شرح لمعة الاعتقاد للشيخ عبد الله بن جبرين (64).

وسمعه جبريل عليه السلام، ومن أذن له من ملائكته ورسله، ....، ومن كلام الله سبحانه القرآن العظيم، وهو كتاب الله المبين، ....، وتنزيل رب العالمين، نزل به الروح الأمين، على قلب سيد المرسلين، بلسان عربي مبين، منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وهو سور محكمات، وآيات بينات، وحروف وكلمات"[45]، أي أن حروف القرآن ومعانيه قديمة غير حادثة.

ورغم تصريح الإمام ابن قدامة بقدم كلام الله ﷻ، فقد قرر شارحو لمعته أن كلام الله قديم النوع حادث الآحاد، وصرحوا بأن تقرير ابن قدامة يفيد قِدم كلام الله نوعا وآحادا.

قال الشيخ محمد بن عثيمين: " الكلام صفة من صفات الله الثابتة له بالكتاب والسنة وإجماع السلف، ....، وأجمع السلف على ثبوت الكلام لله، فيجب إثباته له، من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، وهو كلام حقيقي، يليق بالله، يتعلق بمشيئته، بحروف وأصوات مسموعة، ....، وكلام الله تعالى قديم النوع حادث الآحاد، ومعنى قديم النوع أن الله لم يزل ولا يزال متكلما، ليس الكلام حادثا منه بعد أن لم يكن، ومعنى حادث الآحاد أن آحاد كلامه، أي الكلام المعين المخصوص، حادث؛ لأنه متعلق بمشيئته، متى شاء تكلم بما شاء كيف شاء، قوله: (متكلم بكلام قديم)، يعني قديم النوع حادث الآحاد[46]، لا يصلح إلا هذا المعنى على مذهب أهل السنة والجماعة، وإن كان ظاهر كلامه أنه قديم النوع والآحاد[47]"[48].

وقال الشيخ عبدالله بن جبرين: "بالغ السلف في إثبات صفة الكلام لله، وبينوا بطلان أقوال النفاة من الجهمية ونحوهم، وأثبتوا أن الله تعالى متكلم، ويتكلم إذا شاء بكلام يسمعه منه من شاء، ....، وعند أهل السنة أن كلام الله قديم النوع متجدد الآحاد[49]، ومعنى كونه قديم النوع أن جنسه قديم، فالله تعالى متصف في الأزل بكونه

45. لمعة الاعتقاد للإمام ابن قدامة (15-18).
46. هنا يقرر الشيخ ابن عثيمين أن كلام الله قديم النوع حادث الآحاد، وهو مخالف لتقرير الإمام ابن قدامة.
47. وهنا يقرر الشيخ ابن عثيمين أن ظاهر كلام الإمام ابن قدامة يختلف عن كلامه في تقرير كلام الله.
48. شرح لمعة الاعتقاد للشيخ محمد بن عثيمين (71-74).
49. هنا يقرر الشيخ ابن جبرين أن كلام الله قديم النوع متجدد الآحاد، وهو مخالف لتقرير الإمام ابن قدامة.

متكلما، فإن الله بجميع صفاته ليس بحادث، ولكنه لا يزال يتجدد، ويحدث له كلام إذا شاء، وصفة الكلام من الصفات الفعلية الملازمة للذات متى شاء، ....، اتفق السلف والأئمة على أن القرآن كلام الله حقيقة، حروفه ومعانيه، تكلم به كما شاء، وكذا التوراة والإنجيل وسائر كتبه"[50].

ويرجع سبب مخالفة السلفية لتقرير الإمام ابن قدامة إلى تقليدهم للإمام ابن تيمية (661-728هـ) في هذه المسألة، فقد قال ابن تيمية: "إن أردت بقولك: إنه كلام، تكلم الله به بمشيئته بعد أن لم يتكلم به بعينه، وإن كان قد تكلم بغيره قبل ذلك، مع أنه لم يزل متكلما إذا شاء، فإنا نقول بذلك، وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة، وهو قول السلف وأهل الحديث"[51].

وهذا التقرير مخالف لما قرره متقدمو الحنابلة من أن كلام الله ﷻ قديم غير حادث، قال القاضي أبو يعلى الفراء (380-458هـ): "والله تعالى متكلم بكلام قديم، غير مخلوق، ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض، وهو موصوف به فيما لم يزل، وكلامه لا يشبه كلام الآدميين، ....، وأيضا لو كان مخلوقا لكان لا يخلو الباري جل وعز أن يكون خلقه في نفسه، أو قائما بنفسه، أو قائما بغيره، فيستحيل أن يحدثه في نفسه؛ لأنه تعالى ليس بمحل للحوادث، ويستحيل أن يحدثه قائما بنفسه؛ لأنه صفة، والصفة لا تقوم بنفسها، ويستحيل أن يحدثه في غيره؛ لأنه لو خلقه لوجب أن يكون كلاما لذلك الغير، لا كلاما لله تعالى، فلما فسدت هذه الوجوه صح أنه غير مخلوق"[52].

بل إن هذا التقرير مخالف لما قرره جمهور العلماء، فقد نقل الإمام الطبري (224-310هـ) كتاب أمير المؤمنين المأمون بشأن امتحان العلماء في مسألة خلق القرآن، وفيه: "وقد عرف أمير المؤمنين أن الجمهور الأعظم، والسواد الأكبر، من حشو الرعية، وسفلة العامة، ممن لا نظر له ولا روية، ولا استدلال له بدلالة الله وهدايته، والاستضاءة بنور العلم وبرهانه، في جميع الأقطار والآفاق، أهل جهالة بالله، ....، وذلك أنهم ساووا بين

50. شرح لمعة الاعتقاد للشيخ عبد الله بن جبرين (88–96).
51. مجموع فتاوى الإمام ابن تيمية (6، 161).
52. المعتمد في أصول الدين للقاضي أبي يعلى الفراء (86–87).

الله تبارك وتعالى وبين ما أنزل من القرآن، فأطبقوا مجتمعين[53]، واتفقوا غير متعاجمين، على أنه قديم أول، لم يخلقه الله ويحدثه ويخترعه"[54].

شهادة تاريخية بارتباط المذاهب الفقهية بالعقيدة الأشعرية

ولذلك فإن المذاهب الفقهية الأربعة ترتبط ارتباطا وثيقا بالعقيدة الأشعرية، قال الإمام أبو القاسم ابن عساكر الشافعي (499-571هـ): "وأكثر العلماء في جميع الأقطار عليه - أي على مذهب الإمام الأشعري -، وأئمة الأمصار في سائر الأعصار يدعون إليه، ومنتحلوه هم الذين عليهم مدار الأحكام، وإليهم يرجع في معرفة الحلال والحرام، ....، وهل من الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية إلا موافق له أو منتسب إليه، أو راض بحميد سعيه في دين الله أو مثن بكثرة العلم عليه، غير شرذمة يسيرة تضمر التشبيه، وتعادي كل موحد يعتقد التنزيه، وتضاهي أقوال أهل الاعتزال في ذمه، وتباهي بإظهار جهلها بقدرة سعة علمه"[55].

وقال الإمام تاج الدين السبكي الشافعي (727-771هـ): "سمعت الشيخ الإمام رحمه الله - أي والده تقي الدين (683-756هـ) - يقول: ما تضمنته عقيدة الطحاوي هو ما يعتقده الأشعري، لا يخالفه إلا في ثلاث مسائل، قلت: أنا أعلم أن المالكية كلهم أشاعرة، لا أستثني أحدا، والشافعية غالبهم أشاعرة، لا أستثني إلا من لحق منهم بتجسيم أو اعتزال، ....، والحنفية أكثرهم أشاعرة، أعني يعتقدون عقد الأشعري، لا يخرج منهم إلا من لحق منهم بالمعتزلة، والحنابلة أكثر فضلاء متقدميهم أشاعرة، لم يخرج منهم عن عقيدة الأشعري إلا من لحق بأهل التجسيم، وهم في هذه الفرقة من الحنابلة أكثر من غيرهم، وقد تأملت عقيدة أبي جعفر الطحاوي، فوجدت الأمر على ما قال الشيخ الإمام"[56].

فقد أفاد هذا النص المؤيد بالواقع التاريخي أن معظم فقهاء المذهب الحنفي والمالكي والشافعي ومتقدمي الحنابلة أشاعرة، أو متفقون مع الأشاعرة في الجملة، وأن قلة من فقهاء

53. وهذا يدل على إجماع علماء السنة في زمن المأمون على أن القرآن قديم غير حادث.
54. التاريخ للإمام الطبري (8، 632).
55. تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري للإمام ابن عساكر (410).
56. طبقات الشافعية للإمام السبكي (3، 377-378).

هذه المذاهب ليسوا أشاعرة.

ومما يؤكد هذا الاتفاق بينهم أنهم اتفقوا في مسائل العقيدة التي ميّزت أهل السنة والجماعة عن غيرهم، وأبرزها تفويض الصفات، وامتناع قيام الحوادث بذات الله ﷻ.

أما مسألة تفويض الصفات فقد تقدمت نصوصهم بشأنها، ذلك أن الأشاعرة وموافقيهم نظروا في منهج السلف الصالح عند تعاملهم مع نصوص الصفات الموهمة للتشبيه، كالوجه واليد الموهمة للأعضاء، والاستواء والنزول الموهمة للحركة، والضحك والغضب الموهمة للانفعال، فرأوا أنهم قد أمسكوا عن تفسيرها، ولم يتفوهوا بكلمة تشرح معانيها إلا شيئا يسيرا، لأن تفسيرها على ظاهرها يؤدي إلى التشبيه، فساروا على منهجهم، فلم يثبتوا معاني الصفات الموهمة للتشبيه بمقتضى ظاهر اللغة العربية، وإنما اكتفوا بإمرارها، وسكتوا عن معانيها، وفوضوها إلى قائلها.

قال الإمام محمد بن الحسن الشيباني (135-189هـ): "اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ﷻ، من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ، وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا، ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة؛ لأنه قد وصفه بصفة لا شيء"[57].

وقال الوليد بن مسلم (119-195هـ): "سألت الأوزاعي والثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفات، فكلهم قال: أمروها كما جاءت بلا تفسير"[58].

وذكر عند الإمام القاسم بن سلام (157-224هـ) بعض أحاديث الصفات، مثل: "ضحك ربنا ﷻ من قنوط عباده"، و "الكرسي موضع القدمين"، و "أن جهنم لا تمتلئ، فيضع ربك قدمه فيها"، فقال: "هذه الأحاديث عندنا حق، يرويها الثقات بعضهم عن

57. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للإمام اللالكائي (3، 480).

58. الشريعة للإمام الآجري (3، 1146).

بعض، إلا أنا إذا سئلنا عن تفسيرها قلنا: ما أدركنا أحدا يفسر منها شيئا، ونحن لا نفسر منها شيئا، نصدق بها، ونسكت"[59].

وقال الإمام الترمذي (209-279هـ): "وقد روي عن النبي ﷺ روايات كثيرة مثل هذا ما يذكر فيه أمر الرؤية، أن الناس يرون ربهم، وذكر القَدم، وما أشبه هذه الأشياء، والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة، مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم، أنهم رووا هذه الأشياء، ثم قالوا: تروى هذه الأحاديث، ونؤمن بها، ولا يقال: كيف، وهذا الذي اختاره أهل الحديث، أن يرووا هذه الأشياء كما جاءت، ويؤمن بها، ولا تفسر، ولا نتوهم، ولا يقال: كيف، وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه"[60].

تلك كانت بعض النصوص التي تبين طريقة السلف الصالح في التعامل مع نصوص الصفات الواردة في الكتاب والسنة، وهي الاكتفاء بقراءتها وإمرارها، والإمساك عن تفسيرها، واجتناب الخوض فيها، وهذه الطريقة تسمى تفويضا، أي تفويض معاني تلك النصوص إلى قائلها.

وعلى طريقة التفويض سار جمهور الأشاعرة والماتريدية ومتقدمي الحنابلة، فأثبتوا ما أثبت الله ﷻ لنفسه من الصفات، واعتقدوا أن لها معاني لائقة به، وفوضوا تلك المعاني إليه، مع نفي المعنى الظاهر الذي يلزم منه التجسيم والتجزؤ والتحيز والحركة وغيرها.

ولم يقع الخلاف بينهم إلا في تأويل نصوص الصفات، ويعني صرف معانيها الظاهرة إلى معان مجازية حسب ما تقتضيه معاني اللغة العربية المناسبة للسياق، فارتضاه الأشاعرة والماتريدية كعلاج لداء التشبيه[61]، وحرّمته الحنابلة.

واتفق الأشاعرة وموافقوهم على استحالة قيام الحوادث بذات الله ﷻ؛ لأن الذات

59. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للإمام اللالكائي (3، 581).
60. سنن الإمام الترمذي (4، 273).
61. قال الإمام الخطابي (319–388هـ): "ونحن أحرى أن لا نتقدم فيما تأخر عنه من هو أكثر منا علما، ...، ولكن الزمان الذي نحن فيه قد صار أهله حزبين: منكر لما يروى من هذه الأحاديث، ...، والطائفة الأخرى مسلّمة للرواة فيها، ذاهبة في تحقيق الظاهر منها مذهبا، يكاد يفضي إلى القول بالتشبيه، ونحن نرغب عن الأمرين معا،= =...، فيحق علينا أن نطلب لما يرد من هذه الأحاديث إذا صحت من طريق النقل والسند تأويلا"، أقاويل الثقات للإمام الكرمي (178).

واجبة الوجود لا تقوم بها صفات حادثة، وهذه بعض نصوصهم:

قال الإمام أبو بكر الخلال الحنبلي (...-311هـ) عن جملة اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل (164-241هـ): "وكان يقول: إن الله تعالى قديم بصفاته التي هي مضافة إليه في نفسه، وقد سئل: هل الموصوف القديم وصفته قديمان، فقال: هذا سؤال خطأ، لا يجوز أن ينفرد الحق عن صفاته، ومعنى ما قاله من ذلك أن المحدث محدث بجميع صفاته على غير تفصيل، وكذلك القديم تعالى بجميع صفاته"[62].

وقال القاضي أبو يعلى الفراء (380-458هـ): "وهو سبحانه عالم بعلم واحد، وقادر بقدرة واحدة، وحي بحياة واحدة، ومريد بإرادة واحدة، ومتكلم بكلام واحد، ....، والدلالة على ذلك الإجماع؛ وذلك أن الأمة قائلان: منهم من يقول: ليس له صفات قديمة أصلا، وقائل يقول: له صفات قديمة، ومن قال بذلك فلم يثبت له علمين وقدرتين وحياتين، وكذلك سائر الصفات"[63].

وقال الإمام أبو المظفر الإسفراييني (...-471هـ): "اعتقاد أهل السنة والجماعة السليم عن جميع ما ذكرناه من الضلالات، ....، وأن تعلم أن الحوادث لا يجوز حلولها في ذاته وصفاته؛ لأن ما كان محلا للحوادث لم يخل منها، وإذا لم يخل كان محدثا مثلها"[64].

عقيدة الإمام الشافعي

رغم النصوص السابقة التي تدل على سكوت السلف الصالح عن تفسير معاني صفات الله ﷻ، والاكتفاء بتلاوتها عن تفسيرها، الأمر الذي يعني أنهم كانوا يفوضون معاني الصفات إلى الله ﷻ ورسوله ﷺ، إلا أن السلفية ادعوا أن السلف الصالح أمسكوا عن تفسير كيفياتها فقط، أما معانيها فقد كانت واضحة لهم حسب ظاهر اللغة العربية.

ثم شرع هؤلاء السلفيون في تتبع أئمة السلف الصالح عموما وأئمة المذاهب الفقهية خصوصا، فألبسوهم لباس العقيدة السلفية، ثم ادعوا أن علماء الأشاعرة المتمذهبين بالمذاهب الفقهية مخالفون لأئمة مذاهبهم في العقيدة، موافقون لهم في الفروع، ومن أولئك

62. عقيدة الإمام أحمد بن حنبل رواية الإمام الخلال (101-127).
63. المعتمد في أصول الدين للقاضي أبي يعلى الفراء (49).
64. التبصير في الدين للإمام الإسفراييني (129-137).

الأئمة الإمام محمد بن إدريس الشافعي (150-204هـ).

فمن النصوص التي اتكأ عليها السلفيون في نسبة الإمام الشافعي إلى عقيدتهم أنه سئل عن صفات الله ﷻ، فقال: "لله تبارك وتعالى أسماء وصفات، جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ أمته، لا يسع أحدا من خلق الله، قامت لديه الحجة أن القرآن نزل به، وصح عنده بقول النبي ﷺ فيما روى عنه العدل، خلافه، ....، ونحو ذلك إخبار الله ﷻ أنه سميع، وأن له يدين بقوله ﷻ: (بل يداه مبسوطتان)، وأن له يمينا بقوله ﷻ: (والسماوات مطويات بيمينه)، وأن له وجها بقوله ﷻ: (كل شيء هالك إلا وجهه)، وقوله: (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام)، وأن له قدما بقوله ﷺ: (حتى يضع الرب ﷻ فيها قدمه)، يعني جهنم، وأنه يضحك من عبده المؤمن؛ لقوله ﷺ للذي قتل في سبيل الله ﷻ: (إنه لقي الله ﷻ وهو يضحك إليه)، وأنه يهبط كل ليلة إلى السماء الدنيا، بخبر رسول الله ﷺ بذلك، وأنه ليس بأعور؛ لقول النبي ﷺ إذ ذكر الدجال فقال: (إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور)، وأن المؤمنين يرون ربهم ﷻ يوم القيامة بأبصارهم كما يرون القمر ليلة البدر، وأن له أصبعا بقوله ﷺ: (ما من قلب إلا هو بين أصبعين من أصابع الرحمن ﷻ)، وإن هذه المعاني التي وصف الله ﷻ بها نفسه، ووصفه بها رسوله ﷺ، لا تدرك حقيقتها تلك بالفكر والروية، ....، ولكن نثبت هذه الصفات، وننفي التشبيه، كما نفى ذلك عن نفسه تعالى ذكره، فقال: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)"[65].

ولدى التأمل في هذه العقيدة المنسوبة للإمام الشافعي، فلن نجد فيها إلا إثبات نصوص الصفات، وتفويض معانيها إلى قائلها، بدليل قوله: "إن هذه المعاني التي وصف الله ﷻ بها نفسه، ووصفه بها رسوله ﷺ، لا تدرك حقيقتها تلك بالفكر والروية".

والثابت عن الإمام الشافعي قوله: "آمنت بالله، وبما جاء عن الله، على مراد الله، وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله، على مراد رسول الله"[66]، وهي عقيدة التفويض التي يقرها الأشاعرة، وأنه أوّل الوجه في قول الله ﷻ: "فأينما تولوا فثم وجه الله" بمعنى: "فثم الوجه الذي وجهكم الله إليه"[67].

65. طبقات الحنابلة لأبي الحسين ابن القاضي أبي يعلى الفراء (1، 283-284).
66. لمعة الاعتقاد للإمام الموفق ابن قدامة (7).
67. تفسير الإمام الشافعي (1، 220).

ثم إن هذه العقيدة لا يمكن الوثوق في صحتها؛ لأنها من رواية أبي طالب محمد بن علي بن الفتح العشاري (366-451هـ)، شيخ صدوق، قال عنه الإمام الذهبي (673-748هـ): "أدخلوا عليه أشياء، فحدث بها بسلامة باطن، منها حديث موضوع في فضل ليلة عاشوراء، ومنها عقيدة للشافعي"، ثم ذكر له حديثا في فضل صوم يوم عاشوراء، ثم قال: "فقبح الله من وضعه، والعتب إنما هو على محدثي بغداد، كيف تركوا العشاري يروي هذه الأباطيل، ....، قلت: ليس بحجة"[68].

والراوي عن أبي طالب العشاري هو أبو العز أحمد بن عبيدالله بن كادش (432-526هـ)، قال عنه الإمام ابن النجار: "كان ضعيفا في الرواية، مخلطا كذابا، لا يحتج به، وللأئمة فيه مقال"، وقال عنه الإمام السمعاني: "كان ابن ناصر يسيء القول فيه، سمعت ابن ناصر يقول: سمعت إبراهيم بن سليمان يقول: سمعت أبا العز بن كادش يقول: وضعت حديثا على رسول الله ﷺ، وأقر عندي بذلك"، وقال عنه الحافظ ابن عساكر: "قال لي ابن كادش: وضع فلان حديثا في حق علي، ووضعت أنا في حق أبي بكر حديثا، بالله أليس فعلت جيدا"؟، قال الإمام الذهبي عنه: "هذا يدل على جهله، يفتخر بالكذب على رسول الله ﷺ"[69].

ومن النصوص التي اتكأ عليها السلفيون في نسبة الإمام الشافعي إلى عقيدتهم قوله: "القول في السنة التي أنا عليها، ورأيت أصحابنا عليها أهل الحديث الذين رأيتهم وأخذت عليهم، مثل سفيان بن عيينة ومالك وغيرهما، الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ....، وأعقد قلبي على ما ظهر من لساني، ....، وأعقد قلبي ولساني على أن القرآن كلام الله، منزل غير مخلوق، والكلام في اللفظ والوقف بدعة، والإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ....، وأن الله ﷻ على عرشه في سمائه، يقرب من خلقه كيف شاء، وأن الله تعالى ينزل إلى سماء الدنيا كيف شاء"[70].

وهذه العقيدة لا يمكن الوثوق في صحتها أيضا؛ لأنها من رواية أبي الحسن علي بن

68. انظر ترجمة العشاري في ميزان الاعتدال للإمام الذهبي (3، 656)، ولسان الميزان للحافظ ابن حجر (5، 301).
69. انظر ترجمة ابن كادش في سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي (14، 386–387)، ولسان الميزان للحافظ ابن حجر (1، 218).

70. العلو للإمام الذهبي (165).

أحمد الهكاري (409-486هـ)، عابد زاهد، قال عنه الإمام ابن عساكر: "لم يكن موثقا في روايته"، وقال عنه الإمام ابن النجار: "متهم بوضع الأحاديث وتركيب الأسانيد"، وقال عنه أيضا: "كان الغالب على حديثه الغرائب والمنكرات"[71]، ووصف الإمام الذهبي سند هذه العقيدة بأنه واه[72].

لكل قاعدة شواذ

تقدمت نصوص لبعض العلماء تؤكد أن معظم فقهاء المذهب الحنفي والمالكي والشافعي ومتقدمي الحنابلة أشاعرة، أو متفقون مع الأشاعرة في الجملة، وأن قلة من فقهاء هذه المذاهب ترنحوا بين الاعتزال والتجسيم.

ورغم ذلك فما إن يعثر السلفيون على عالم يخالف الأشاعرة من فقهاء الحنفية أو المالكية أو الشافعية إلا طاروا به، وجعلوه دليلا على أن علماء المذاهب الفقهية مخالفون للأشاعرة في العقيدة، وأنهم متفقون مع العقيدة السلفية[73].

فمن أولئك الفقهاء الذين خالفوا الأشاعرة الإمام أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي الشافعي (458-532هـ)، فقد هاجم الإمام الأشعري والأشاعرة في قصيدة له، وقد اختلفت آراء العلماء في نسبة القصيدة إليه، فصحح بعضهم نسبتها، وأنكر بعضهم ثبوتها عنه، كلا أو بعضا.

فمن العلماء الذين أثبتوا نسبة القصيدة الإمام ابن السمعاني (506-562هـ)، وذكر أنها تبلغ نحو مئتي بيت، شرح فيها عقيدة السلف، وعنه نقل عدد من العلماء، منهم الإمام الذهبي (673-748هـ)[74]، والإمام ابن كثير (701-774هـ)[75]، والإمام ابن قاضي

71. انظر ترجمة الهكاري في تاريخ الإسلام (33، 184) وميزان الاعتدال (3، 112)، كلاهما للإمام الذهبي، ولسان الميزان للحافظ ابن حجر (4، 195).
72. انظر العلو للإمام الذهبي (165).
73. بل إن بعض السلفيين يستميت في إثبات نسبة الكتب المخالفة لعقيدة الأشاعرة إلى أئمة الفقه الحنفية أو المالكية أو الشافعية، كالجزء المنسوب – زورا – إلى الإمام النووي بعنوان: "جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف= =والأصوات"، فإن هذا الجزء لا تصح نسبته إليه؛ لعدة أسباب، منها أن كل من ترجم للإمام النووي لم ينسب له هذا الجزء ضمن مؤلفاته، ومنها أن هذا الجزء المنسوب ينقل معظم فصوله عن كتاب: "غاية المرام في مسألة الكلام"، لأبي العباس أحمد بن الحسن بن عثمان الأرموي الشافعي، وهذا العالم لا ذكر له في كتب التراجم عموما وطبقات الشافعية خصوصا، كما أن كتابه المزعوم لا ذكر له في فهارس الكتب.
74. تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (36، 295–296).
75. طبقات الشافعيين للإمام ابن كثير (606–607).

شهبة (779-851هـ)[76]، والإمام ابن العماد (1032-1089هـ)[77]، ولم يذكر أحد منهم الأبيات التي هاجم فيها الإمام الأشعري والأشاعرة.

ومن العلماء الذين أنكروا ثبوت القصيدة عنه، كلها أو بعضها، الإمام تاج الدين السبكي (727-771هـ)، فقال: "قال ابن السمعاني: وله قصيدة بائية في السنة، شرح فيها اعتقاده واعتقاد السلف، تزيد على مائتي بيت، قرأتها عليه في داره بالكرج، قلت: ثبت لنا بهذا الكلام - إن ثبت أن ابن السمعاني قاله - أن لهذا الرجل قصيدة في الاعتقاد على مذهب السلف، موافقة للسنة، وابن السمعاني كان أشعري العقيدة، فلا نعترف بأن القصيدة على السنة واعتقاد السلف إلا إذا وافقت ما نعتقد أنه كذلك، وهو رأي الأشعري، إذا عرف هذا فاعلم أنا وقفنا على قصيدة تعزى إلى هذا الشيخ، وتلقب بعروس القصائد في شموس العقائد، نال فيها من أهل السنة، وباح بالتجسيم، فلا حيى الله معتقدها، ولا حيي قائلها كائنا من كان، وتكلم فيها في الأشعري أقبح كلام، وافترى عليه أي افتراء، ....، وأقول أولا: إني ارتبت في أمر هذه القصيدة، وصحة نسبتها إلى هذا الرجل، وغلب على ظني أنها إما مكذوبة عليه كلها أو بعضها، والذي يرجح أنها مكذوبة عليه كلها أن ابن الصلاح ترجم هذا الرجل، وحكى كلام ابن السمعاني إلا فيما يتعلق بهذه القصيدة، فلم يذكره، فيجوز أن يكون ذلك قد دس في كتاب ابن السمعاني؛ ليصحح به نسبة القصيدة إلى الكرجي، وقد جرى كثير مثل ذلك، ويؤيد هذه أيضا أن ابن السمعاني ساق كثيرا من شعره، ولم يذكر من هذه القصيدة بيتا واحدا، ولو كان قد قرأها عليه لكان يوشك أن يذكر ولو بعضها، ويحتمل أن يكون له بعضها، ولكن زيدت الأبيات المقتضية للتجسيم وللكلام في الأشاعرة، ويؤيد ذلك أن القصيدة المشار إليها تزيد على المائتين وأربعين، وابن السمعاني قال: تزيد على المائتين، وظاهر هذه العبارة أنها تزيد بدون عقد، وأنها لو كانت مائتين وأزيد من أربعين لقال: تزيد على المائتين وأربعين، ويؤيده أيضا أن أبياتها غير متناسبة، فإن بعضها شعر مقبول، وأظنه شعره، وبعضها - وهو المشتمل على القبائح - في غاية الرداءة، لا يرضى به من يحسن الشعر"[78].

76. طبقات الشافعية للإمام ابن قاضي شهبة (1، 310-311).
77. شذرات الذهب للإمام ابن العماد (6، 165).
78. طبقات الشافعية للإمام السبكي (6، 140-142).

ثم عرض الإمام السبكي بعض أبيات القصيدة، وعلق عليها تعليقات مفيدة، ثم قال: "والأغلب على الظن أنها ملفقة موضوعة، وضع ما فيها من الخرافات من لا يستحي، ثم أقول: قبح الله قائلها كائنا من كان، وإن يكن هو هذا الكرجي فنحن نبرأ إلى الله منه، إلا أني على قطع بأن ابن السمعاني لا يقرأ هذه الأبيات، ولا يستحل روايتها، وقد بينت لك من القرائن الدالة على أنها موضوعة ما فيه كفاية"[79].

وأقول: لو ثبتت هذه القصيدة التي احتوت على التهجم على الأشاعرة للإمام الكرجي، فكان ماذا؟ عالم شافعي المذهب في الفروع، ولم يرتض مذهب الأشاعرة في العقيدة، وليس كل الشافعية أشاعرة، كما أن ليس كل الحنابلة سلفية.

ومن أولئك الفقهاء الذين توهم بعض السلفيين مخالفتهم للأشاعرة الإمام أبو الحسين يحي بن أبي الخير العمراني الشافعي (489-558هـ)، فإنه قال في مقدمة كتابه: "وقد أدخلت المعتزلة والقدرية على الإسلام وأهله شبها في الدين؛ ليموهوا بها على العوام، ومن لا خبرة له بأصولهم التي بنوا عليها أقوالهم، فاتبعوا متشابه القرآن، وأولوا القرآن على خلاف ما نقل عن الصحابة والتابعين المشهورين بالتفسير؛ لينفقوا بذلك أقوالهم، فهم أشد الفرق ضرارا على أصحاب الحديث، ثم بعدهم الأشعرية؛ لأنهم أظهروا الرد على المعتزلة، وهم قائلون بقولهم[80]"[81].

ولكن الإمام العمراني عندما بيّن عقيدة أصحاب الحديث التي يدين الله ﷻ بها وافق الأشاعرة في معظم عقيدتهم، كصفات المعاني، وتفويض الصفات الموهمة للتشبيه، وتنزيهه عن أوصاف الجسم والجوهر والعرض، وخالفهم في مسائل قليلة، تكاد تنحصر في تأويل الصفات الموهمة للتشبيه، وحقيقة كلام الله ﷻ، وهذه بعض نصوصه:

- "فصل في بيان عقيدة أصحاب الحديث التي أدين الله بها، وهي الإيمان بأن الله سبحانه واحد لا شريك له، فرد لا مثل له، قديم لا أول له، موجد لا موجد له، باق لا انقطاع له، ليس بجوهر ولا جسم ولا عرض[82]، ولا يحل الأعراض والجواهر

79. طبقات الشافعية للإمام السبكي (6، 146).
80. يقصد الإمام العمراني بالأشعرية هنا أهل التأويل منهم.
81. الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للإمام العمراني (1، 95-96).
82. تتفق هذه العبارة مع عقيدة الأشاعرة وطريقتهم في تنزيه الله عن صفات النقص.

والأجسام[83]، ولا يحلها، مستو على العرش كما أخبر، بلا كيفية، حي عالم قادر مريد سميع بصير متكلم، موصوف بصفات الكمال: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام[84]، وأن هذه الصفات يستحقها لذاته، قديمة بقدمه، لا هي هو، ولا هو هي، ولا هي غيره، ولا هو غيرها، (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)، ....، وأن لله وجها ويدين كما أخبر بكتابه، ولا يفسر ذلك بالجارحة ولا بالذات والنعمة[85]، ونؤمن بأخبار الصفات الواردة عن النبي ﷺ في النزول وغيره، إيمانا مجملا[86]، ولا نفسرها، بل نمرها كما جاءت"[87].

- "أسماء الله تعالى على ثلاثة أضرب: منها ما يرجع إلى ذاته، كقولنا: الله موجود وشيء قديم، ومنها ما يرجع إلى صفات ذاته، كعالم وقدير وحي وسميع وبصير ومريد ومتكلم[88]، ومنها ما يرجع إلى صفات فعله، كخالق ورازق وقابض وباسط، وهذه الصفات لله سبحانه يستحقها في الأزل، وهو موصوف في الأزل بأنه سيخلق ويرزق ويقبض ويبسط قبل أن يخلق ويرزق[89]، وعند المعتزلة أن أسماء الله كلها مخلوقة، والدليل على بطلان قولهم لو كانت أسماؤه مخلوقة لم يخل، إما أن يكون خلقها في ذاته، أو في ذات غيره، أو لا في ذاته ولا في ذات غيره، فبطل أن يكون خلقها في ذاته؛ لأن ذاته ليست بمحل للحوادث[90]، ..."[91].
- "مذهب السلف والعلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة الأمصار، كمالك والشافعي وأحمد بن حنبل، ينزهون الله عن الجسمية، والتصديق بما ورد من هذه الآي والأخبار، والسكوت عن تفسيرها، والاعتراف بالعجز عن علم المراد بذلك[92]،

83. تتفق هذه العبارة مع عقيدة الأشاعرة في تنزيه الله عن قيام الحوادث بذاته.
84. تتفق هذه العبارة مع عقيدة الأشاعرة في إثبات صفات المعاني السبعة القائمة بذات الله، وتتفق أيضا مع عقيدتهم في قِدم كلام الله.
85. هذه العبارة تنفي إثبات الصفات على ظاهرها، وتنفي تأويلها أيضا.
86. تتفق هذه العبارة مع عقيدة الأشاعرة في الإيمان المجمل بنصوص الصفات، وهو ما يسمى بالتفويض.
87. الانتصار للإمام العمراني (1، 98-100).
88. تتفق هذه العبارة مع عقيدة الأشاعرة في إثبات الصفات المعنوية السبعة.
89. تتفق هذه العبارة مع عقيدة الأشاعرة في نفي حوادث لا أول لها.
90. تتفق هذه العبارة مع عقيدة الأشاعرة في تنزيه الله عن قيام الحوادث بذاته.
91. الانتصار للإمام العمراني (2، 605-606).
92. تتفق هذه العبارة مع تفويض الأشاعرة لمعاني الصفات الموهمة للتشبيه، وقد رثيت لحال محقق الكتاب في محاولته البائسة اليائسة في أن مقصود المؤلف تفويض الكيف، فالمؤلف يعترف بالعجز عن علم المراد بها، والمحقق ينكر.

والتسليم والإيمان بذلك إيمانا جمليا، كما آمنا وصدقنا بإثبات الذات من غير تكييف؛ لأن النبي ﷺ أعلم بما يجوز على الله من الصفات، وكذلك الصحابة ﷺ، فإذا سكتوا عن تفسير هذه الصفات وتأويلها وسعنا ما وسعهم[93]"[94].

- "عند أصحاب الحديث والسنة أن الله سبحانه بذاته، بائن عن خلقه، على العرش استوى فوق السموات، غير مماس له[95]، وعلمه محيط بالأشياء كلها، وقالت الكرامية: إنه مماس للعرش، ....، وأما الأشعرية فقالوا: إذا قلتم إنه على العرش أفضى إلى أنه يكون محدودا، أو أنه يفتقر إلى مكان وجهة تحيط به، ....، والجواب أنّا، وإن قلنا إنه على العرش كما أخبر بكتابه، وأخبر به نبيه ﷺ، فلا نقول: إنه محدود، ولا إنه يفتقر إلى مكان، ولا تحيط به جهة ولا مكان[96]، بل كان ولا مكان ولا زمان[97]، ثم خلق المكان والزمان، واستوى على العرش بلا كيفية"[98].
- "أخبر الله تعالى أنه على العرش استوى، وأخبر النبي ﷺ، فعلمنا أن هناك معنى يختص به العرش دونه، فقلنا: هو على العرش استوى، ولا نكيف الاستواء، ولا نفسره، بل نصدق به، ونؤمن به إيمانا مجملا، ....، حملنا قوله تعالى لموسى وهارون: (إنني معكما أسمع وأرى) على النصر والتأييد، وإن كان يسمع كلام فرعون ويراه، كما يسمع كلامهما ويراهما، وليس كذلك هذه الآيات والأخبار التي وردت بصفات الذات، فإن العقول تقصر عن معرفة المراد بها[99]، فلزمنا بالضرورة التصديق بها، والإمساك عنها"[100].

ومن المسائل التي خالف فيها الإمام العمراني عقيدة الأشاعرة حقيقة كلام الله ﷻ، حيث يرى أن كلام الله حرف وصوت قائم بذاته، فقال: "وأن هذه السور والآيات

93. يقرر الإمام العمراني وجوب السكوت عن تفسير نصوص الصفات وتأويلها، والاكتفاء بالإيمان المجمل، وهذا هو عين التفويض، وهو بهذا متفق مع الأشاعرة في التفويض، مختلف معهم في التأويل.
94. الانتصار للإمام العمراني (2، 633).

95. تتفق هذه العبارة مع عقيدة الأشاعرة في تنزيه الله عن مماسة العرش والاستقرار عليه.
96. تتفق هذه العبارة مع عقيدة الأشاعرة في تنزيه الله عن الجهة والمكان والحد.
97. تتفق هذه العبارة مع عقيدة الأشاعرة في نفي حوادث لا أول لها.
98. الانتصار للإمام العمراني (2، 607-622).
99. يكرر الإمام العمراني وجوب تفويض معاني الصفات إلى الله، ويكرر محقق الكتاب أن المقصود تفويض الكيف.
100. الانتصار للإمام العمراني (2، 634-635).

كلامه، تكلم به حقيقة، بحرف يكتب، وصوت يسمع، لا كحروفنا وأصواتنا، ومعنى يعقل، وأنه أنزله على نبينا محمد ﷺ، وأنه غير مخلوق، ولا عبارة عن القرآن"[101].

وهذه العقيدة تتفق مع عقيدة الحنابلة، ولا تتفق مع عقيدة السلفية؛ لأنهم يعتقدون أن كلام الله ﷻ قديم النوع حادث الأفراد، أما الإمام العمراني فيرى أن كلام الله قديم، فقال: "السنة فرع للقرآن؛ لأن نبوة النبي ﷺ إنما ثبتت بثبوت معجزته، ولا معجزة له فينا باقية إلى يوم القيامة إلا القرآن، الذي هو كلام الله القديم"[102].

وبناء على ما سبق فإنه من الواضح أن معظم المسائل التي عرضها الإمام العمراني موافق لعقيدة الأشاعرة، وقليل منها موافق لعقيدة الحنابلة، وليس للسلفية من مسائله نصيب.

السلفية تبع لابن تيمية

تقدم اتفاق جمهور الأشاعرة والماتريدية ومتقدمي الحنابلة على قبول عقيدة التفويض للصفات الإلهية، أما التأويل فأجازه الأشاعرة والماتريدية، ورفضه الحنابلة، أما القول بإثباتها بمقتضى ظاهر اللغة العربية فلم يكن مقبولا عندهم؛ لما يلزم عليه من التشبيه والتجسيم.

وتتابع العلماء على هذا إلى أن ظهر الإمام ابن تيمية (661-728هـ)، فأدخل القول بإثبات الصفات بمقتضى ظاهر اللغة العربية في عقيدة أهل السنة والجماعة، ونسبه إلى السلف الصالح، وقد أوذي بسبب هذا القول وغيره مما خالف فيه ما استقر عند علماء زمنه.

قال الإمام ابن تيمية: "ثم هذا الرسول الأمي العربي بعث بأفصح اللغات، وأبين الألسنة والعبارات، ثم الأمة الذين أخذوا عنه، كانوا أعمق الناس علما، وأنصحهم للأمة، وأبينهم للسنة، فلا يجوز أن يتكلم هو وهؤلاء بكلام، يريدون به خلاف ظاهره إلا وقد

101. الانتصار للإمام العمراني (1، 99).

102. الانتصار للإمام العمراني (1، 111).

نصب دليلا يمنع من حمله على ظاهره[103]، ....، ولا يجوز أن يحيلهم على دليل خفي، لا يستنبطه إلا أفراد الناس، ....، لأنه إذا تكلم بالكلام الذي يفهم منه معنى، ....، وخاطب به الخلق كلهم، .....، وقد أوجب عليهم أن يتدبروا ذلك الخطاب ويعقلوه، ....، ثم أوجب ألا يعتقدوا بهذا الخطاب شيئا من ظاهره[104]، ....، كان هذا تدليسا وتلبيسا، وكان نقيض البيان وضد الهدى[105]"[106].

وقال الإمام ابن تيمية عن عقيدة التفويض: "وأما على قول أكابرهم: إن معاني هذه النصوص المشكلة المتشابهة لا يعلمه إلا الله، وأن معناها الذي أراده الله بها هو ما يوجب صرفها عن ظواهرها، فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة ولا السابقون الأولون، وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلاما لا يعقلون معناه[107]، ....، ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء، إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله هدى وبيانا للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم، ....، ومع هذا فأشرف ما فيه، وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، ....، لا يعلم أحد معناه، فلا يعقل ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بيّن للناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين، ....، فتبين أن قول أهل التفويض، الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف، من شر أقوال أهل البدع والإلحاد[108]"[109].

وقد بلغ الأمر بالإمام ابن تيمية إلى إثبات الأعضاء لله ﷻ، وأن يد الله آلة عمله وفعله، وأنه لما كان مستغنيا عن الأكل والشرب استغنى عن أعضائهما، كالكبد والطحال

103. نعم، نصب لهم الدليل على منع حمل نصوص الصفات على ظاهرها، وهو قول الله: "ليس كمثله شيء"، وقوله تعالى: "ولم يكن له كفوا أحد"، وقوله تعالى: "فلا تضربوا لله الأمثال".

104. يكاد يفهم من هذا التقرير أن القرآن الكريم ليس فيه متشابه البتة.
105. يحمل هذا التقرير على الآيات المحكمات، وهي أكثر آيات القرآن، ولا يصح أن يحمل على الآيات المتشابهات.
106. الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة للإمام ابن تيمية (7).
107. يحتوي هذا النص على تهويل، فإن الله قال عن الآيات المتشابهات: "وما يعلم تأويله إلا الله"، فما المانع أن يستأثر الله بعلم حقائق صفاته؟ أما ما عدا ذلك فهي آيات محكمات، وهناك خلاف في الحروف المقطعة أوائل السور.
108. وهكذا تحول التفويض من كونه مذهب أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية ومتقدمي الحنابلة إلى كونه مذهب أهل البدع والإلحاد، وانساقت السلفية وراء هذا القول، وجعلته فيصلا بين السنة والبدعة، وتقدمت حيرة بعض مشايخ السلفية أمام نص الإمام ابن قدامة في التفويض في كتابه "لمعة الاعتقاد".
109. درء تعارض العقل والنقل للإمام ابن تيمية (1، 204-205).

ونحوهما، فقال: "وقد تقدم أن كل كمال ثبت لمخلوق فالخالق أولى به، وكل نقص تنزه عنه مخلوق فالخالق أولى بتنزيهه عن ذلك، والسمع قد نفى ذلك في غير موضع، كقوله: (الله الصمد)، والصمد الذي لا جوف له، ولا يأكل ولا يشرب، وهذه السورة هي نسب الرحمن، وهي الأصل في هذا الباب، وقال في حق المسيح وأمه: (ما المسيح بن مريم إلا رسول قد خلت من قبله الرسل وأمه صديقة كانا يأكلان الطعام)، فجعل ذلك دليلا على نفي الألوهية، فدل ذلك على تنزيهه عن ذلك بطريق الأولى والأحرى، والكبد والطحال ونحو ذلك هي أعضاء الأكل والشرب، فالغني المنزه عن ذلك منزه عن آلات ذلك، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل، وهو سبحانه وتعالى موصوف بالعمل والفعل[110]، إذ ذلك من صفات الكمال، فمن يقدر أن يفعل أكمل ممن لا يقدر على الفعل"[111].

إن الإمام ابن تيمية يقرر أن نصوص الصفات لا يجوز أن يراد بها خلاف ظاهرها إلا وقد نصب دليل واضح على منع إرادة ظاهرها؛ لأن الدليل لو كان خفيا على عامة الناس، ففهموا الظاهر غير المراد منها، لوقع اللبس والتدليس بسببها، ثم يقرر أن تفويض معانيها إلى الله ﷻ شر الأقوال البدعية؛ لأنها تنسب الجهل للأنبياء.

ومقتضى كلام الإمام ابن تيمية أنه يجب أن تكون كل نصوص القرآن والسنة ظاهرة، وإذا أريد بها غير ظاهرها فيجب أن يكون الدليل الصارف واضحا لعامة الناس؛ لأنهم مطالبون بفهم نصوص القرآن والسنة.

ويمكن رد هذا الكلام بتقرير أن نصوص القرآن والسنة لو كانت كلها بالدرجة العالية من الظهور والوضوح لعامة الناس لما كان في الأمة الإسلامية علماء مجتهدون، وعامة مقلدون، ولكان الناس على درجة واحدة من العلم والفهم، ولما ظهر الخلاف بين العلماء، وهذا مخالف لما هو معلوم من واقع الأمة الإسلامية.

فقد سئل علي بن أبي طالب ﷺ: هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ فقال: "لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، ما أعلمه إلا فهما، يعطيه الله رجلا في القرآن،

110. تعالى الله عن أن يكون فعله وعمله بعضو أو آلة، قال تعالى: "إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون" (النحل، 40)، وقال تعالى: "إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون" (يس، 82)، وقال تعالى: "هو الذي يحيي ويميت فإذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون" (غافر، 68).

111. التدمرية للإمام ابن تيمية (142-144).

وما في هذه الصحيفة"، فقيل: وما في هذه الصحيفة؟ فقال: "العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر"[112].

ولو كانت كل نصوص القرآن ظاهرة واضحة لكانت آياته كلها محكمات، ولما كان فيه آيات متشابهات، وهذا مخالف لقول الله ﷻ: "هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات" (آل عمران، 7).

ثم إن كلام الإمام ابن تيمية يوهم أن الدليل المانع من إرادة ظاهر نصوص الصفات دليل خفي، فهل كان دليلا خفيا قولُ الله ﷻ: "ليس كمثله شيء وهو السميع البصير" (الشورى، 11)، وقوله تعالى: "ولم يكن له كفوا أحد" (الإخلاص، 4)، وقوله تعالى: "فلا تضربوا لله الأمثال" (النحل، 74)، وقوله تعالى: "هل تعلم له سميا" (مريم، 65)، وقوله تعالى: "سبحان ربك رب العزة عما يصفون" (الصافات، 180).

ثم إن فهم القرآن والسنة له أدوات اجتهاد، قال الإمام الشافعي (150-204هـ): "لا يحل لأحد أن يفتي في دين الله إلا رجلا عارفا بكتاب الله: بناسخه ومنسوخه، وبمحكمه ومتشابهه، وتأويله وتنزيله، ومكيه ومدنيه، وما أريد به وفيما أنزل، ثم يكون بعد ذلك بصيرا بحديث رسول الله ﷺ: بالناسخ والمنسوخ، ويعرف من الحديث ما عرف من القرآن، ويكون بصيرا باللغة، بصيرا بالشعر، وبما يحتاج إليه للعلم والقرآن، ويستعمل مع هذا الإنصاف وقلة الكلام، ويكون بعد هذا مشرفا على اختلاف فقهاء الأمصار، وتكون له قريحة بعد هذا، فإن كان هكذا فله أن يتكلم ويفتي في الحلال والحرام، وإن لم يكن هكذا فليس له أن يتكلم في العلم ولا يفتي"[113].

إن الشبهة التي أثارها الإمام ابن تيمية يمكن ردها بما قاله الإمام الطوفي (657-716هـ): "لا بُعْد في أن يتعبد الله تعالى عباده بإنزال كتابه، عملا وإيمانا، بأن ينزله محكما يتعبدهم بالعمل به، ومتشابها يتعبدهم بالإيمان به، تسوية بين الأبدان والنفوس في التعب والتكليف؛ لأن التكليف إلزام ما فيه مشقة كما سبق، فالمشقة على الأبدان بما تعانيه من حركات التكليف ونحوها، كالصلاة والحج والجهاد، ومشقة النفوس والعقول بما تعانيه

112. رواه البخاري وأحمد والنسائي والترمذي وابن ماجه.

113. الفقيه والمتفقه للإمام الخطيب البغدادي (157/2).

من التصديق بما لا يدركه، وهو أعظم المشقتين كما بينته في "القواعد الصغرى"، ولهذا قدم الله تعالى المؤمنين بالغيب في قوله تعالى: (الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة)، وأيضا فإن التكليف عملي واعتقادي، ثم العملي منه معقول، ومنه غير معقول، كالوضوء والغسل وأشباههما وأفعال الحج من رمل واضطباع وتجرد ونحوه، فما المانع أن يكون التكليف الاعتقادي أيضا مشتملا على ما يفهم وما لا يفهم، مع أن ذلك أجدر بحصول فائدة التكليف، وهي تبين المطيع من العاصي"[114].

وقد رد كثير من علماء أهل السنة والجماعة على الإمام ابن تيمية، وكاد قوله في هذه المسألة يندرس، إلى أن تبنت السلفية المعاصرة قوله فانتشر، حتى شاع عندهم أن العقيدة الصحيحة في صفات الله ﷻ هي إثباتها بمقتضى ظاهر اللغة العربية، وأن عقيدة التفويض والتأويل عقيدة خلفية باطلة، يقول بها أهل البدع والإلحاد، ويقصدون بهم أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية.

ثم ادّعى بعض السلفيين إجماع السلف على إثبات صفات الله ﷻ بمقتضى ظاهر اللغة العربية، فقد قال الشيخ محمد بن عثيمين (1347-1421هـ): "أما إجماع السلف فهذا أمر معلوم، وسبق أن عرفنا طريق العلم بمثل هذا الإجماع؛ لأنه قد يتعذر أن تجد نقلا عن السلف، وخصوصا الصحابة ﵃، بأنهم أثبتوا اليد لله نصا، فيكون الطريق إلى الإجماع في هذا[115] أن القرآن نزل باللسان العربي الذي يفهمه الصحابة، فإذا لم يأت عنهم ما يخالف هذا القرآن فهم مجمعون عليه؛ لأنهم لو فهموا أن المراد خلاف ما جاء به لنقل عنهم، فلما لم ينقل عنهم قول مخالف لما كانوا يتلونه في الليل والنهار، علم أنهم يقولون به، فهذا وجه قولنا: إن السلف اجمعوا على ذلك، وإلا فقد يصعب علينا أن نجد نقلا في كل مسألة من مسائل العقيدة عن الصحابة، لكن تقرير الإجماع أن القرآن والسنة بلغة العرب التي يفهمها الصحابة ﵃، وهم يمرون عليها ليلا ونهارا، ولم يوجد عنهم حرف واحد يخالف ما جاء فيها، إذًا فَهُم مجمعون على القول بها"[116].

114. شرح مختصر الروضة للإمام الطوفي (2، 46-47)

115. سيكرر الشيخ ابن عثيمين معنى كلام الإمام ابن تيمية المتقدم.

116. شرح العقيدة السفارينية للشيخ محمد بن عثيمين (256-257).

لقد أثار النص السابق للشيخ محمد بن عثيمين عجبي لعدة أمور:

- أحدها اعترافه بأنه قد يتعذر وجود نقل عن السلف عموما، وعن الصحابة ﷺ خصوصا، بإثبات صفات الله ﷻ نصا.
- وثانيها تأكيده أنه لم ينقل نص عن الصحابة بمخالفة ما في القرآن والسنة من صفات الله ﷻ.
- وثالثها اعتقاده أن عدم نقل نص عنهم بإثبات صفات الله ﷻ دال على إجماعهم على إثباتها، أي أن فقد النص عنهم صار عنده كوجوده.
- ورابعها أنه توصل إلى إجماعهم بدلالة نزول القرآن باللسان العربي الذي يفهمونه، وفيه إثبات صفات الله ﷻ، فلما لم يصلنا نقل عنهم بمخالفة ما في القرآن، فقد دل هذا على إجماعهم على إثباتها بمقتضى ظاهر اللغة العربية.

لقد قرر الشيخ محمد أن الإجماع هو: "اتفاق مجتهدي هذه الأمة بعد النبي ﷺ على حكم شرعي"[117]، وأن الإجماع لا ينعقد مع وجود خلاف ولو من واحد[118]، وأن للإجماع شروطا، منها أن يثبت بطريق صحيح، بأن يكون مشهورا بين العلماء، أو يكون ناقله ثقة واسع الاطلاع[119].

وفي دعوى الشيخ محمد إجماع الصحابة ﷺ على إثبات صفات الله ﷻ بمقتضى ظاهر اللغة العربية انتفى الشرط الذي ذكره لثبوت الإجماع، فليس هذا الإجماع المزعوم مشهورا بين العلماء، ولم ينقله عنهم أحد من العلماء الثقات، وإنما الثابت عنهم السكوت غالبا عن تفسير ما في الكتاب والسنة من الآيات والأحاديث المتعلقة بصفات الله ﷻ، وتأويل القليل منها، والدليل هو ما قرره الشيخ محمد من عدم وجود نقل عنهم بهذا الخصوص، فكيف ادعى الإجماع عليه؟!

ثم إن دعوى الشيخ محمد بن عثيمين أن الصحابة ﷺ لم ينقل عنهم نص في صفات الله ﷻ دعوى غير صحيحة، بل ورد عن بعضهم تفسير بعض آيات الصفات بما يخرجها عن كونها صفات لله تبارك وتعالى.

117. الأصول من علم الأصول للشيخ محمد بن عثيمين (64).
118. انظر الأصول من علم الأصول للشيخ محمد بن عثيمين (64).
119. انظر الأصول من علم الأصول للشيخ محمد بن عثيمين (66).

فقد ورد عن عبد الله بن عمر ﷺ (10ق هـ-73هـ) في تفسير قول الله ﷻ: "فثم وجه الله" قوله: "كان رسول الله ﷺ يصلي وهو مقبل من مكة إلى المدينة على راحلته، حيث كان وجهه، وفيه نزلت: (فأينما تولوا فثم وجه الله)[120]، وقوله ﷺ: "أن تصلي حيث ما توجهت بك راحلتك في التطوع"[121].

وورد عن عبد الله بن عباس ﷺ (3ق هـ-68هـ) في تفسير قوله تعالى: "يوم يكشف عن ساق" قوله: "إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر، فإنه ديوان العرب، أما سمعتم قول الشاعر: اصبر عناق، إنه شر باق، قد سن قومك ضرب الأعناق، وقامت الحرب بنا عن ساق"[122].

وأوّل عبد الله بن عباس الإتيان في قول الله ﷻ: "هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك أو يأتي بعض آيات ربك" (الأنعام، 158) بإتيان أمر الله فيهم بالقتل أو غيره[123]، وأوّل الحسن البصري (21-110هـ) المجيء في قول الله ﷻ: "وجاء ربك والملك صفا صفا" (الفجر، 22) بمجيء أمر الله وقضائه[124].

ولا يصح أن يَرِد اعتراض بأن الإجماع الذي قرره الشيخ محمد بن عثيمين إجماع سكوتي؛ لأن الإجماع السكوتي يثبت إذا "قال بعض المجتهدين قولا، أو فعل فعلا، واشتهر ذلك بين أهل الاجتهاد، ولم ينكروه مع قدرتهم على الإنكار"[125]، فيحمل سكوتهم على موافقتهم.

وفي دعوى الشيخ محمد لم يشتهر قول لأحد الصحابة ﷺ بإثبات صفات الله ﷻ بمقتضى ظاهر اللغة العربية، بل سكتوا كلهم إلا بعض التأويل الذي سبق عن عبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس ﷺ، فلا يصح أن يحمل سكوتهم على إجماعهم بإثبات صفات الله ﷻ بمقتضى ظاهر اللغة العربية، بل إن صحت دعوى الإجماع السكوتي فينبغي أن تصح

120. رواه مسلم وأحمد والنسائي والترمذي.
121. رواه ابن خزيمة والحاكم.
122. رواه الحاكم.
123. انظر الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي (7، 144).
124. انظر معالم التنزيل للإمام البغوي (5، 252).
125. انظر الأصول من علم الأصول للشيخ محمد بن عثيمين (67).

على التأويل الوارد عن اثنين من علماء الصحابة ﷺ.

ثم ينبغي السؤال عن الفهم الذي استقر في عقول الصحابة ﷺ حول نصوص الصفات الواردة في القرآن والسنة باللسان العربي الذي يفهمونه ويتكلمون به، فإن كان واضحا لهم فلماذا سكتوا عنه؟ ألم يقل عبدالله بن عباس ﷺ: "إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر، فإنه ديوان العرب"؟ ثم استشهد بقول الشاعر: "قد سن قومك ضرب الأعناق، وقامت الحرب بنا عن ساق[126]، على تفسير الساق بالشدة في قوله تعالى: "يوم يكشف عن ساق"[127].

لقد كان الشيخ محمد بن عثيمين مدركا أن إثبات الصفات بمقتضى ظاهر اللغة العربية يؤدي إلى التجسيم، فالتزمه مع نفي التشبيه بينه وبين الأجسام[128]، فقال: "أما شبهة الذين ينكرون العين واليد والرجل والوجه وما أشبه ذلك، فإنهم يدعون بعقولهم أن إثبات هذا يستلزم التجسيم، وأن الله جسم؛ لأننا لا نعقل شيئا له وجه ويد وما أشبه ذلك إلا جسما، ونحن نقول لهم في الجواب عن ذلك: ومن قال لكم: إن الجسم منتف عن الله؟ من قال هذا؟ هل عندكم دليل على أنه منتف؟ فإن كان يلزم من إثبات هذه الصفات أن يكون الله جسما فهو حق، ولكنه لا يشبه الأجسام، وإن كان لا يلزم فإن إلزامكم إيانا بما لا يلزم هو عين الجور والظلم"[129].

إن القول بالظاهر الذي يعتقده السلفية منهجا للسلف الصالح، وهو إثبات معاني الصفات بمقتضى ظاهر اللغة العربية، يؤدي إلى شيء من التشبيه، وقد أقر الشيخ محمد بن عثيمين (1347-1421هـ) بهذا التشبيه بقوله: "فإذا قلت: ما هي الصورة التي تكون لله، ويكون آدم عليها؟ قلنا: إن الله ﷻ له وجه، وله عين، وله يد، وله رجل، لكن لا يلزم أن تكون هذه الأشياء مماثلة للإنسان، فهناك شيء من الشبه، لكنه ليس على سبيل المماثلة، كما أن الزمرة الأولى من أهل الجنة فيها شبه من القمر، لكن بدون مماثلة"[130]، انتهى،

126. رواه الحاكم.
127. جامع البيان للإمام الطبري (23، 554-560).
128. تقدمت نصوص لمتقدمي الحنابلة بنفي الجسمية عن الله.
129. شرح صحيح البخاري للشيخ محمد ابن عثيمين (10، 333-334).
130. شرح العقيدة الواسطية للشيخ محمد بن عثيمين (110-111).

فإن كان يقصد الشبه في الاسم فقط، فهذا الشبه صحيح؛ لأن الاشتراك في الأسماء لا يعني الاشتراك في الحقائق، أما إن كان يقصد الشبه في المعنى فقد حصل التشبيه في الحقيقة.

وزاد الشيخ محمد بن عثيمين الأمر وضوحا عندما شرح قول الإمام ابن القيم (691-751هـ): "يتقدس الرحمن جل جلاله ... عنها وعن أعضاء ذي جثمان"، فأثبت الأعضاء لله ﷻ، ونفى تشابهها مع خصائص أعضاء الإنسان، فقال: "كلام المؤلف رحمه الله هنا موهم ما ليس بمراد له قطعا؛ لأن قوله: (عن أعضاء ذي جثمان) يشمل الوجه واليد والعين والقدم والساق، فإن هذه من أعضاء الجسم، فهل الله منزه عنها؟ الجواب: إن نظرنا إلى ظاهر كلام المؤلف قلنا: إنه يدل على ذلك، لكن لعلمنا بحال المؤلف، وأنه يثبت هذه الصفات لله ﷻ، وهي: الوجه والعين واليد والساق والقدم، لعلمنا بذلك كما نعلم الشمس في رابعة النهار، فإننا نقول: إنه لم يرد نفي هذا عن الله، وإنما أراد نفي خصائص هذه الأعضاء بالنسبة للإنسان، فخصائص هذه الأعضاء بالنسبة للإنسان يجوز أن تنفصل من جسمه وألا تنفصل، لكن اليد بالنسبة لله ﷻ والساق والقدم والعين لا يجوز أن يكون فيها هذا، ولهذا قال العلماء: لا يجوز أن نطلق على يد الله أنها بعض الله؛ لأن البعض ما جاز انفصاله عن الكل، وهذا بالنسبة إلى الله أمر مستحيل، ....، إذن كلام ابن القيم يجب أن يحمل على أعضاء ذي الجثمان، أي خصائص هذه الأعضاء، وهي جواز انفصالها عن الكل، فأعضاء الإنسان يجوز أن تنفصل عن الكل، أما بالنسبة لهذه الأسماء أو هذه الصفات بالنسبة إلى الله ﷻ فإنه لا يمكن أن يكون فيها ذلك"[131].

إن كثيرا من علماء السلفية لا يتورعون عن إثبات المشابهة بين الله ﷻ ومخلوقاته، فقد قال الشيخ صالح آل الشيخ (1378هـ-...): "لم يطلق أكثر السلف نفي التشبيه، وإنما أطلقوا نفي التمثيل؛ لأن الله ﷻ قال: (ليس كمثله شيء)، ولفظ التشبيه لم يرد فيه النفي في الكتاب ولا في السنة، ....، وفرق ما بين التمثيل وبين التشبيه، فالتمثيل معناه المساواة، هذا مثل هذا، يعني يساويه في صفة أو في صفات، أما التشبيه فهو من التشابه، وقد يكون التشابه كاملا، فيكون تمثيلا، وقد يكون التشابه ناقصا، فيكون في كل المعنى أو في أصل

131. شرح الكافية الشافية للشيخ محمد ابن عثيمين (1، 392-393).

المعنى على نحو ما فصلت لك، فإذا إذا قيل: لا نشبه، فلا يندرج في ذلك إثبات أصل المعنى، يعني التشابه في المعنى؛ لأنه لا يستقيم إثبات الصفات إلا بمشابهة في المعنى، ولكن ليس مشابهة في كل المعنى، ولا في الكيفية؛ لأن هذا تمثيل، فلهذا لا يطلق النفي للتشبيه، ...، بل يقال: التمثيل منتف مطلقا"[132].

خاتمة:

كان المسلمون في العصر الأول من الإسلام في خلافة راشدة، وعلى عقيدة واحدة، ثم ظهرت بدع عقدية، تسببت في ظهور فرق ضالة، فتصدى لهم علماء السلف بالرد والبيان، والحجة والبرهان، فاندرست تلك الفرق الضالة، وارتفع منار أهل السنة والجماعة.

وقد أفرزت تلك العصور بروز علماء أجلاء، انضوى جمهور أهل السنة والجماعة تحت لوائهم، وكان من أبرزهم الإمام أحمد بن حنبل (164-241هـ)، وإليه ينسب متقدمو الحنابلة، والإمام أبو الحسن الأشعري (260-324هـ)، وإليه ينسب الأشاعرة، والإمام أبو منصور الماتريدي (...-333هـ)، وإليه ينسب الماتريدية.

قال الإمام السفاريني الحنبلي (-1188هـ): "أهل السنة والجماعة ثلاث فرق: الأثرية وإمامهم أحمد بن حنبل، والأشعرية وإمامهم أبو الحسن الأشعري، والماتريدية وإمامهم أبو منصور الماتريدي، وأما فرق الضلال فكثيرة جدا"[133].

وقد كانت المذاهب الفقهية الأربعة ذات ارتباط وثيق بالمذاهب العقدية السنية، فسار جمهور المالكية والشافعية على منهج الإمام الأشعري، وجمهور الحنفية على منهج الإمام الماتريدي، ومتقدمو الحنابلة على منهج الإمام أحمد بن حنبل، وبقيت بقية من علماء المذاهب الفقهية مترنحة ما بين اعتزال وتجسيم.

---

132. شرح العقيدة الطحاوية للشيخ صالح آل الشيخ (1، 281).

133. لوامع الأنوار البهية للإمام السفاريني (1، 73).

قائمة المصادر والمراجع

- الإبانة الكبرى، عبيد الله بن محمد ابن بطة، دار الراية، الرياض، ط1، 1418.
- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394.
- الأصول من علم الأصول، محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، الرياض، 1426.
- أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات، مرعي بن يوسف الكرمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406.
- الاعتقاد، أحمد بن الحسين البيهقي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1401.
- إلجام العوام عن علم الكلام، محمد بن محمد الغزالي، دار المنهاج، جدة، ط 1، 1439.
- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، يحيى بن أبي الخير العمراني، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط 1، 1419.
- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، محمد بن الطيب الباقلاني، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط 2، 1382.
- تاريخ الإسلام، محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 2، 1413.
- تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير الطبري، دار التراث، بيروت، ط 2، 1387.
- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، طاهر بن محمد الإسفراييني، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط 1، 1419.
- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، علي بن الحسن ابن عساكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، 1404.
- تحريم النظر في كتب الكلام، موفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة، عالم الكتب، الرياض، ط 1، 1410.
- تخريج العقيدة الطحاوية، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1414.
- التدمرية، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 6، 1421.
- تفسير الإمام الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، دار التدمرية، السعودية، ط 1، 1427.

- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1420.
- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 2، 1384.
- درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ط 2، 1411.
- ذم التأويل، موفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة، الدار السلفية، الكويت، ط1، 1406.
- الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مطبعة المدني، القاهرة، ط 6.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، دار الحديث، القاهرة، 1427.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد ابن العماد، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ط 1، 1406.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله بن الحسن اللالكائي، دار طيبة، السعودية، ط 8، 1423.
- شرح السنة، الحسن بن علي البربهاري، لا توجد معلومات الطباعة والنشر.
- شرح صحيح البخاري، محمد بن صالح العثيمين، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط 1، 1428.
- شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني، عبد الوهاب بن نصر البغدادي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط 1، 1424.
- شرح العقيدة الطحاوية، صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار المودة، مصر.
- شرح العقيدة السفارينية، محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن، الرياض، ط 1، 1426.
- شرح العقيدة الواسطية، محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، الرياض، ط 5، 1419.

- شرح الكافية الشافية، محمد بن صالح العثيمين، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، عنيزة، ط 1، 1435.
- شرح متن لمعة الاعتقاد، عبد الله بن عبدالرحمن ابن جبرين، دار الصميعي، ط 1، 1416.
- شرح متن لمعة الاعتقاد، محمد بن صالح العثيمين، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط 3، 1415.
- شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبدالقوي الطوفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1407.
- الشريعة، محمد بن الحسين الآجري، دار الوطن، الرياض، ط 2، 1420.
- طبقات الحنابلة، محمد بن محمد ابن أبي يعلى الفراء، دار المعرفة، بيروت، 1371.
- طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد ابن قاضي شهبة، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1407.
- طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن علي السبكي، هجر للنشر والتوزيع، ط 2، 1413.
- طبقات الشافعيين، إسماعيل بن عمر بن كثير، مكتبة الثقافة الدينية، 1413.
- العقائد النسفية، عمر بن أحمد النسفي، دار الضياء الكويت، ط 1، 1434.
- العقيدة رواية أبي بكر الخلال، أحمد بن محمد بن حنبل، دار قتيبة، دمشق، ط 1، 1408.
- العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، عبد الملك بن عبد الله الجويني، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1412.
- العلو للعلي الغفار، محمد بن أحمد الذهبي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط 1، 1416.
- الغيث الهامع، أحمد بن عبد الرحيم العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2004.
- فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ط 1، 1399.

- الفَرق بين الفِرق، عبدالقاهر بن طاهر البغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 2، 1977.
- الفقيه والمتفقه، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط 2، 1421.
- لسان الميزان، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط 2، 1390.
- لمعة الاعتقاد، موفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض، ط 2، 1420.
- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، محمد بن أحمد السفاريني، مؤسسة الخافقين، دمشق، ط 2، 1402.
- مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1416.
- المسامرة في شرح المسايرة، محمد بن محمد ابن أبي شريف، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط 2، 2006.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن، الحسين بن مسعود البغوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1420.
- المعتمد في أصول الدين، أبو يعلى الفراء، دار المشرق، بيروت، 1974.
- المقدمات الممهدات، محمد بن أحمد بن رشد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1408.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد الذهبي، دار المعرفة، بيروت، ط 1، 1382.